الأمم المتحدة

A/59/PV.18

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٨**
الاثنين، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود: تقارير المكتب

التقرير الثاني للمكتب (A/59/250/Add.1)

رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/59/351/Add.1)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أسترعي انتباه الممثلين إلى التقرير الثاني للمكتب (A/59/250/Add.1).

في الفقرة ١ من هذا التقرير، يوصي المكتب الجمعية العامة بإدراج بند فرعي إضافي بعنوان ''التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية'' في إطار البند ٥٦ من جدول الأعمال، ''التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى''، تحت العنوان طاء، المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج البند الفرعي الإضافي المذكور في جدول أعمال الدورة الحالية بوصفه بندا فرعيا للبند ٥٦ من جدول الأعمال تحت العنوان طاء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يوصي المكتب كذلك بأن يُنظر في هذا البند الفرعي الإضافي مباشرة في جلسة عامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في هذا البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند الفرعي الجديد يصبح البند الفرعي (ر) من البند ٥٦ من جدول الأعمال.

وفي الفقرة ٢ من التقرير، يوصي المكتب الجمعية العامة بإدراج بند إضافي بعنوان: ''منح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مركز المراقب في الجمعية العامة'' في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى. هل لي أن أعتبر أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-53224 (A)
0453224

الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يوصي المكتب كذلك بإحالة هذا البند الإضافي إلى اللجنة السادسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة هذا البند إلى اللجنة السادسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن هذا البند يصبح البند ١٥٩ من جدول الأعمال.

وفي الفقرة ٣ من الوثيقة ذاتها، يوصي المكتب الجمعية العامة بإحالة البند ١٠٩ من جدول الأعمال ''تخطيط البرامج'' أيضا إلى اللجنة الثالثة فيما يتعلق بالبرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أيضا إحالة هذا البند إلى اللجنة الثالثة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سوف يتم إبلاغ رئيسي اللجنتين الثالثة والسادسة بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة من فورها.

أود الآن أن أوجّه اهتمام الأعضاء إلى الفقرة ٤ من تقرير المكتب. وفي الفقرة المذكورة، أحاط المكتب علما بتوضيح مفاده أنه عند تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بأن ينظر في البند ١٢ ''تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي'' بكامله في جلسة عامة، فإن الأجزاء ذات الصلة من الفصل الأول من التقرير، المدرجة تحت بنود جدول الأعمال التي أحيلت بالفعل إلى اللجان الرئيسية، ستنظر فيها اللجنة المعنية لكي تتخذ الجمعية العامة إجراء نهائيا بشأنها.

توجه الجمعية اهتمامها الآن إلى الوثيقة A/59/351/Add.1، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس الجمعية من رئيس لجنة المؤتمرات بشأن طلب من المحكمة الإدارية للأمم المتحدة بأن تجتمع أثناء الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

يعلم الأعضاء أنه بموجب الفقرة ٧ من الفرع ''أولا'' من قرار الجمعية ٢٤٣/٤٠، لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء الجزء المواضيعي من الدورة العادية للجمعية ما لم تأذن الجمعية صراحة له بذلك.

وفي هذا الصدد هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تأذن للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة بأن تجتمع أثناء الجزء المواضيعي من الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، مع الفهم الدقيق بأن هذا الاجتماع سيعقد في إطار المرافق والخدمات المتوفرة؟

تقرر ذلك.

البندان ٥٢ و ٥٤ من جدول الأعمال

تنشيط عمل الجمعية العامة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/59/354)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تجري الجمعية العامة الآن مناقشة مشتركة للبندين ٥٢ و ٥٤ من جدول الأعمال.

فيما يتعلق بالبند ٥٤ من جدول الأعمال، إن تقرير الأمين العام ردا على تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني

بعلاقات الأمم المتحدة مع المجتمع الدولي قد عمم في الوثيقة A/59/354.

أعطي الكلمة لنائبة الأمين العام السيدة لويز فريشيت، لعرض تقرير الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): شكرا، سيدي الرئيس، على منحي فرصة مخاطبة الجمعية العامة بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. هناك وثيقتان معروضتان الآن على الجمعية: تقرير فريق الشخصيات البارزة الذي ترأسه الرئيس السابق كاردوسو؛ ورد الأمين العام على ذلك التقرير.

ومثلما يعلم الأعضاء، يرجع تاريخ العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى الميثاق ذاته. ولكن في العقد الماضي، كانت هناك تحولات كبيرة في طابع وأهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني على الساحة العالمية. وحيث كانت المؤتمرات العالمية إلى حد كبير مجالا خاصا للحكومات، لا يمكن اليوم تصور تنظيم هذه الأحداث من دون المناصرة الفريدة والتعبئة التي تقوم بها الأطراف الفاعلة غير الحكومية. وظلت المنظمات غير الحكومية دائما من الشركاء الأساسيين للأمم المتحدة على الصعيد القطري، في العمل الإنمائي وفي تقديم المساعدة الإنسانية على حد سواء، ولكنها اليوم تسهم إسهامات متزايدة الأهمية في المناقشات المتعلقة بالسياسة العالمية والمداولات الحكومية في مجالات تتراوح من البيئة إلى مراعاة دور المرأة في الأنشطة العامة.

وقد أدى هذا النمو الهائل من حيث الأعداد والأثر إلى وجود تحديات جديدة للأمم المتحدة. فأنشأ الأمين العام فريق الخبراء بقيادة كاردوسو لتقييم هذا التفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني والاستفادة منه والتوصية بطرق لتحسينه.

وقد تشاور فريق الخبراء على نطاق واسع مع الدول الأعضاء ومع طائفة من شبكات العمل، والقواعد الشعبية والجماعات. وأعتقد أن الأعضاء يتفقون على أن هذا التقرير وثيقة مثيرة للإعجاب. فهو يتضمن توصيات مدروسة جيدا وابتكارية توفر أساسا صلبا للمناقشة. ويأمل الأمين العام أن يساعد رده الجمعية على المضي قدما بتلك الاقتراحات.

إن نقطة البداية لجميع هذه التوصيات هي أن الأمم المتحدة كانت وستظل منظمة حكومية تتخذ فيها الدول الأعضاء القرارات. ولا يوجد أي شيء في أي من التقريرين يشكك في ذلك المبدأ الأساسي. ولكن أطلق فريق الخبراء ندائين للدول الأعضاء.

أولا، يقول الفريق إن الأمم المتحدة يجب أن تصبح منظمة أكثر انفتاحا، أو حسب عبارات تقرير كاردوسو، منظمة تعمل من خلال الاتصال الشبكي. وذلك يعني استخدام قدرتها الفريدة على عقد المؤتمرات لكي تمد يدها إلى الأطراف غير الحكومية وخاصة حينما تكون تلك الأطراف لديها خبرة أو موارد كبيرة تتعلق بقضية بعينها. وإذ تفعل المنظمة ذلك، فإنها ستمد قدرتها وتأثيرها على جميع أنحاء العالم.

ثانيا، يقول الفريق إن الأمم المتحدة تحتاج إلى المزيد من العمل لكي تربط ما هو عالمي بما هو محلي. وذلك يعني منع وجود أي فصل بين البيانات والمناقشات السياسية في المحافل الحكومية الدولية والحياة كما يعيشها الشعب في أحياء الفقراء ومناطق الصراع والمناطق الأخرى للمحتاجين في جميع أنحاء العالم. وقد ساعد وضع الأهداف الإنمائية للألفية على سد هذه الفجوة، حيث أن تلك الأهداف يمكن أن توجه الاستراتيجيات الوطنية التي، بدورها، يمكن أن تنفذها السلطات المحلية والمنظمات الاجتماعية. ولكن هناك الكثير مما يتعين عمله لتشعر الشعوب بأن جدول أعمالها هو جدول

أعمال الأمم المتحدة. ويرحب الأمين العام برؤية الفريق ويؤيدها.

وفي الاستجابة لهذه النداءات، وفي تكييف منظمتنا، نحن لا نبدأ من الصفر، لقد ظلت الدول الأعضاء مبدعة جدا في صنع أشكال جديدة من التفاعل مع المجتمع المدني. ومناقشات المائدة المستديرة وفرق الخبراء، والمناقشات المفتوحة لمجلس الأمن وتدابير أخرى من هذا القبيل أصبحت الآن من الخصائص المنتظمة لجدول الأعمال في الأمم المتحدة.

يسعى تقرير الفريق ورد الأمين العام إلى ترسيخ وتوسيع وتعميق مشاركة الجهات المعنية المختلفة في عمل الهيئات الحكومية. ويقترح الأمين العام اتخاذ إجراءات في ستة مجالات رئيسية.

أولا، يجب أن يصبح إسهام المنظمات غير الحكومية في الهيئات الحكومية الدولية جزءا من عمل الجمعية العادي. ويقترح الأمين العام، على سبيل المثال أن تعقد الدول الأعضاء جلسات استماع تفاعلية مع المنظمات غير الحكومية قبل كل دورة من دورات الجمعية العامة، وقبل كل حدث رئيسي، مثل الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد العام المقبل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

ثانيا، سينشئ الأمين العام صندوقا استئمانيا واحدا بغية تسهيل وزيادة مشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية. ثالثا، ينبغي أن تتحسن عملية الموافقة على أوراق الاعتماد وأن تيسر بوضع نظام واحد لاعتماد الأوراق وتسهيل بعض جوانب العملية. رابعا، ينبغي تحسين حوار الأمانة العامة ذاتها مع المنظمات غير الحكومية في المقر، بما في ذلك أن تتاح لها طريقة أسهل للحصول على المعلومات والوثائق.

خامسا، ينبغي بالمثل أن تكثف المشاركة مع المنظمات غير الحكومية على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال التفاعل بشكل أفضل وأكثر انتظاما مع المنسقين المقيمين ومن خلال اتخاذ تدابير لتعزيز قدرات المنظمات المحلية غير الحكومية. سادسا، ينبغي أن تعهد إلى مكتب الشراكات الجديدة مهمة كفالة المزيد من الاتساق بين مختلف وحدات الأمانة العامة التي تتفاعل حاليا مع مختلف الدوائر المدنية.

إذا ما وضعنا اقتراحات فريق الخبراء واقتراحات الأمين معا في سلة واحدة فهي تهدف إلى تعزيز الأمم المتحدة وإثراء المناقشة الحكومية الدولية وأهم ما في الأمر تحسين الخدمات التي نقدمها إلى شعوب العالم. وهي نتائج مشاورات واسعة النطاق فيما بين عدد كبير من أصحاب المصالح – حكوميين وغير حكوميين. ومن نافلة القول أن تنفيذ قرارات الجمعية لا يمكن أن يمضي قدما إلا بتعاون جميع الأطراف المعنية. ويأمل الأمين العام أن يولي الأعضاء اهتماما إيجابيا للتوصيات التي عرضها عليها وأن يستطيعوا التوصل إلى اتفاق قبل نهاية دورة الخريف.

إن إسهامات جماعات المجتمع المدني في الأمم المتحدة كانت عالية القيمة وقد حان الوقت لكي نأخذ هذه الشراكة خطوة إضافية إلى الأمام لصالح هذه المنظمة ولصالح الشعوب التي أنشئت لكي تخدمها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر نائبة الأمين العام.

السيد فان دن بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد: بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها للعضوية: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل

الأسود، وأيسلندا، والنرويج، بلدا المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إسمحوا لي أولاً أن أشكر نائبة الأمين العام على استهلالها المناقشة، وخاصة على عرضها تقرير الأمين العام المقدم ردا على تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (A/59/354).

يرحب الاتحاد الأوروبي بفرصة هذه المناقشة المشتركة. فهي تبرز الحاجة لمعالجة تعزيز الأمم المتحدة نفسها وتعزيز هياكلها الحكومية الدولية. ويمثل الاتحاد الأوروبي، الذي يضم ٢٥ دولة، ١٣ في المائة من عضوية الأمم المتحدة. وتسهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأكثر من ٣٦ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة العادية وأكثر من ٥٠ في المائة من جميع التبرعات المقدمة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة. وغني عن البيان أن الاتحاد الأوروبي يعطي أولوية عليا لمنظومة الأمم المتحدة تتسم بالفعالية والكفاءة.

يرى الاتحاد الأوروبي أن الأمم المتحدة في وضع فريد يمكنها من توفير إطار التعاون الدولي. ولا يوجد بديل لها في المجتمع الدولي. ولكن يتعين على المنظمة أن تتكيف وفقا للظروف المتغيرة، وهذا يتطلب إصلاحا، لا من أجل الإصلاح فحسب، ولكن لجعل الأمم المتحدة أقوى.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الاجتماع الرفيع المستوى، الذي ستعقده الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، سيمثل ذروة منطقية للاتفاق على التغيير والتنفيذ. وسيستعرض في تلك المناسبة التقدم الذي أحرز في تنفيذ إعلان الألفية والأهداف ذات الصلة في ميدان السلام والحكم والتنمية، والتقدم الذي أحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومتابعة المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى ومؤتمرات القمة المعنية بتعزيز الأمم المتحدة. وفي تاريخ لاحق في المناقشة العامة، سنناقش بتعمق أكبر الأهداف المحددة لمؤتمر القمة وأساليب عمله.

سيتناول بياننا ثلاثة مواضيع تتعلق بمناقشة اليوم.

أولاً، سنقيم جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز المنظمة، معتبرين اقتراحاته البعيدة الأثر لعام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٢ معالم رئيسية على وجه الخصوص؛ وثانيا، سنركز على المهام المحددة المعروضة علينا لزيادة تبسيط وتعزيز عمل الجمعية العامة؛ وثالثا، سنقدم آراء الاتحاد الأوروبي الأولية حول ما يسمى بتقرير كاردوسو عن العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وبصورة عامة، يرى الاتحاد الأوروبي أن الأمين العام تمكن، أحيانا في مواجهة معارضة دول أعضاء، أن يحدث تغييرات شجاعة وبناءة في المنظمة. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله، ويتعين على الدول الأعضاء أن تقدم الدعم الكامل للأمين العام في تحقيق مزيد من الإصلاحات الضرورية.

وفي مجال إصلاح المنظمات الحكومية الدولية، الذي تقع مسؤوليته الرئيسية على عاتق الدول الأعضاء، لم يحرز سوى تقدم محدود. وكثيرا ما ووجهت المقترحات بمعارضة أو شك. وكثيرا ما تردد الأمين العام في تقديم مشورته بشأن إصلاح المنظمات الحكومية الدولية، ولكن من الجائز أن تساعد المقترحات من جانبه على تسريع العملية.

إسمحوا لي أن أتناول بإيجاز الجانب المؤسسي من إصلاح الأمم المتحدة. وقد أخذ الأمين العام زمام مبادرات هامة عديدة منذ توليه منصبه: تقرير عن ”تجديد الأمم المتحدة“ في عام ١٩٩٧؛ وتقرير الإبراهيمي في عام ٢٠٠٠؛ وآخرها تقرير عن ”تعزيز الأمم المتحدة“ في عام ٢٠٠٢. فلنتوقف لحظة ونستعرض ما أُنجز.

تشترك جميع مبادرات الأمين العام في هدف مشترك: تبسيط العمل الداخلي لمنظومة الأمم المتحدة للتأكد من أن الموارد المتاحة تنفق بأكثر الطرق الممكنة كفاءة لتحقيق أهداف المنظمة. وبالتالي، ينبغي لنا أن نرى ما إذا كان الأمين العام قد تمكن من إحداث تحسين ملحوظ في الكفاءة الداخلية للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٧. دعونا ننظر إلى ما تحقق من نجاح في بعض الميادين الرئيسية التي أبرزتها تقارير الأمين العام.

وبالنسبة لترشيد أعمال منظومة الأمم المتحدة، نرى اليوم أن التنظيم الهيكلي للأمم المتحدة منطقي أكثر. فقد جرى تجميع إدارات بعضها مع بعض، وتحديد المواضيع المشتركة، وإيجاد صلات منهجية، مثل قيام مجلس الرؤساء التنفيذيين بتحسين الاتصالات داخل منظمة متشعبة.

على الصعيد القطري، جرى تجميع أنشطة عديدة كانت منفصلة سابقا من خلال إنشاء مكاتب مشتركة ومنصب منسق مقيم أقوى. وتستخدم الأمم المتحدة بصورة متزايدة أدوات مشتركة، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك.

وبالنسبة لعمليات حفظ السلام، يوجد تحرك الآن نحو عملية تخطيط أوضح وأكثر إيجازا، موجهة لتحسين نشر عمليات حفظ السلام. إلا أنه يلزم إدخال مزيد من التحسينات.

في ميدان حقوق الإنسان، نفذت مفوضية حقوق الإنسان إجراءات لتحسين إدارتها الداخلية والخدمات التي تقدمها للدول الأعضاء. ولا تزال حماية وتعزيز ودعم حقوق الإنسان على المستوى القطري مسألة ذات أولوية. ويدعم الاتحاد الأوروبي دعما كاملا الجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى القطري على أساس الإجراء ٢ من تقرير الأمين العام ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“.

ونرحب بالجهود التي تبذلها هيئات معاهدة حقوق الإنسان لتبسيط إجراءات الإبلاغ. وأهمية وجود لجنة فعالة لحقوق الإنسان أهمية حاسمة، بوصفها هيئة متميزة لحماية وتشجيع حقوق الإنسان، لا سيما في ضوء الأخطار والتحديات والتغييرات الجديدة.

بالنسبة لإدارة الموارد البشرية، تمثل التدابير من قبيل تخطيط الموارد البشرية على نحو أفضل وقدرة أكبر على التكيف مع متطلبات الأمين العام فيما يتعلق بملاك الموظفين خطوات واضحة لإدارة أغلى أصول المنظمة، موظفيها، على نحو أفضل.

وبالنسبة لدورة الميزانية، رأينا شيئا من التكيف – وإن كان في خطوات صغيرة – لعملية الميزانية الصعبة. وتتحسن عملية الميزانية، ببطء ولكن بخطى ثابتة، لربط موارد المنظمة بأولوياتها. كما أن مواءمة مبادئ إعداد الميزانية على أساس النتائج تطور إيجابي آخر.

كل هذا لا يزال قيد الإنجاز. ولا يزال يوجد قدر كبير من تداخل أنشطة هيئات الأمم المتحدة المنفصلة. ولا يزال التخطيط المتكامل على مستوى المقر بحاجة لتحسين كبير. ويتفاوت مستوى تعاون الأمم المتحدة في الميدان تفاوتا كبيرا بحسب البلد، ولا يزال العديد من أدوات إدارة الموارد البشرية غير صالح بالمعايير الحديثة. وهناك عدة تغييرات ضرورية لدورة الميزانية مستحقة منذ زمن بعيد. والشواغل التي تراود الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالعديد من هذه المسائل معروفة جيدا للجميع.

ومع ذلك، فلنكن صرحاء. لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولكننا قطعنا شوطا أطول مما كان يتوقع الكثير من الحاضرين في هذه القاعة قبل عدة سنوات.

ولا يمكن أن نعزو حقيقة أن هناك الكثير مما ينبغي عمله إلا لعدم قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ قرار حازم. ولا يمكننا أن نتطلع إلا إلى الأمين العام من أجل الإصلاح. فالعديد من قراراته كان يمكن أن تكون خطوات حاسمة إلى الأمام لهذه المنظمة، ولكن يبدو أننا، نحن الدول الأعضاء، نفضل في الكثير من الأحيان الحد الأدنى المشترك.

والآن يتوقف علينا نحن، الدول الأعضاء، لتوفير الدعم والحفاظ على زخم التغيير. ولا يمكننا أن نستمر في مناقشة لا نهاية لها. إن الأمين العام يقوم بواجبه؛ ويجب ألا نتأخر. إن الكرة في ملعبنا نحن.

وسيظل الاتحاد الأوروبي يركز بقوة على عملية الإصلاح. وفي هذا العام هناك العديد من القضايا المهمة المعروضة علينا. أولا، سيتعين علينا أن نتخذ إجراءات بشأن ما يمكن أن يكون تجديدا شاملا لسياسات السلام والأمن في المنظمة، في المقر وفي الميدان على حد سواء. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على تقرير الأمانة العامة بشأن السلامة والأمن وسيؤيد إجراء التحسينات الملائمة في التدابير الأمنية.

ثانيا، سيتعين علينا أن نعتمد الإطار الاستراتيجي الجديد لفترة السنتين، الذي سيربط بصورة أفضل الموارد بأولويات المنظمة.

ثالثا، يجب أن نحاول تحسين إدارة الموارد البشرية. وتحسين قابلية الموظفين للحركة والتنقل وتحسين الإدارة وتوضيح الاتفاقات التعاقدية والتوازن بين الأعداد من الجنسين وتنشيط قوة العمل بعض القضايا المهمة للاتحاد الأوروبي.

وقد قلت إنه يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، الاضطلاع بدور نشط في تعزيز الأمم المتحدة. وأود أن أتناول بعض القضايا ذات الطابع الحكومي الدولي، وخاصة تلك القضايا المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة نفسها.

يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا التغييرات المتفق عليها في القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨. ونحن نحترم تصميم الرئيس السابق للجمعية العامة، جوليان هنت، وسنعتمد اعتمادا كاملا على قيادتكم، سيدي، لمواصلة هذا العمل المهم.

ويوضح القرار ٣١٦/٥٨ بجلاء العمل الإضافي الواجب أداؤه والذي يتعين الانتهاء منه أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. إن المهام الرئيسية الملقاة على عاتقنا هي ما يلي. أولا، يتعين علينا زيادة ترشيد جداول أعمال اللجان الرئيسية بالنظر في البنود مرة كل عامين أو ثلاثة أعوام أو تجميعها أو إلغاء بعض البنود. ويجب تقديم توصيات للجمعية العامة في جلستها العامة. ويتعين عليها اتخاذ قرار بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وتقع على عاتق المكاتب مسؤوليات رئيسية عن دفع هذه العملية إلى الأمام. ويجب أن يؤدي المكتب دورا حفازا لضمان أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

ثانيا، يجب زيادة تحسين أساليب عمل الجمعية العامة. وهنا مرة أخرى، يجب تقديم توصيات إلى الجمعية لكي تتخذ قرارا بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وينبغي للمكتب أن يؤدي دورا أكثر نشاطا في توجيه ورصد التقدم الفعال للجمعية.

ثالثا، يجب مواصلة تقليل عبء الوثائق. وينبغي أن تكون هناك تقارير رئيسية تبرز القضايا الرئيسية المطروحة للمناقشة. وهذا أمر أساسي إذا كان لجميع الوفود أن تتمكن من التعامل بفعالية مع جميع الأمور المعروضة على الجمعية للنظر فيها. وقد طلب من المكتب أن يقدم توصيات إلى الجمعية العامة.

رابعا، سيتعين على الجمعية العامة اتخاذ تدابير إضافية لتبسيط جدول أعمال الجلسات العامة. وقد اتخذنا بعض التدابير المتواضعة. ونحن بحاجة إلى اتخاذ قرارات أجرأ.

خامسا وأخيرا، يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي للجمعية العامة أن تختصر عدد وطول ما يقرب من ٣٠٠ قرار سنوي لجعل الجمعية أكثر تأثيرا.

إن الاتحاد الأوروبي مستعد، سيدي الرئيس، لتأييدكم بالكامل في تحقيق نتائج ملموسة في زيادة تنشيط الجمعية العامة. ونحن ندعو إلى عملية شفافة ولكنها فعلية بصورة واضحة وتؤدي إلى نتائج ملموسة وفعالة.

من الواضح أن إصلاح وترشيد الجمعية العامة ليس إلا جزءا واحدا من تعزيز النظام الحكومي الدولي. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، يعتقد الإتحاد الأوروبي أن هناك حاجة إلى إصلاح شامل لجعل المجلس أكثر تمثيلا وأكثر فعالية وديمقراطية.

سأشرع الآن في القضية الثالثة، ألا وهي تقرير فريق الشخصيات البارزة لاستعراض العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

لم تعد القضايا المتعلقة بالسياسة العالمية مجالا للحكومات وحدها. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بتقرير فريق الشخصيات البارزة لاستعراض العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني بوصفه إسهاما مهما في النقاش الحالي بشأن إعطاء المجتمع المدني مزيدا من الفرص لإسهام في عمل الأمم المتحدة. ويشكر الاتحاد الأوروبي الأمين العام على تقريره الأخير الوارد في الوثيقة A/59/354 ردا على تقرير فريق الشخصيات البارزة برئاسة فرناندو إنريكي كاردوسو. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع الأمين العام على أن العالم اليوم يختلف اختلافا كبيرا عن العالم الذي أنشئت فيه الأمم المتحدة قبل قرابة ستين عاما.

ولكي نواجه تحديات القرن الحادي والعشرين، يجب أن تصبح الأمم المتحدة منظمة أكثر انفتاحا. ويجب أن يزيد ارتباطها بالواقع ولا يمكن تحقيق هذا الغرض على نحو أفضل إلا بزيادة التفاعل مع المجتمع المدني.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالرؤيا الواسعة للفريق ويعتقد أن اقتراحات الفريق والأمين العام تشكل أساس جيد لمناقشاتنا. ونحن نستحسن الأشكال المبتكرة للتفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك عقد جلسات استماع قبل المناسبات الرئيسية المتعلقة بوضع السياسة. ويجب أن تكون جلسات الاستماع هذه مركزة، لكي تقدم إسهامات في مناقشتنا. وينبغي أيضا أن ننظر في إمكانية السماح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في بعض مناقشات الجمعية العامة.

ونحن نشاطر الفريق رأيه بأن عملية اعتماد المنظمات الحكومية بحاجة إلى تبسيط. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هناك فائدة في إدخال عناصر تزيد من التناسق والقدرة على التوقع في عملية اعتماد أوراق المنظمات غير الحكومية لدى العديد من هيئات الأمم المتحدة ومؤتمراتها. وبالفحص المسبق لطلبات المنظمات غير الحكومية من قبل الأمانة العامة. ونحن نرحب بوجود دور للجمعية العامة في هذه العملية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي دعوة الفريق إلى وجود مشاركة أقوى لمنظمات المجتمع المدني من البلدان النامية. ونحن نرى أنه ينبغي استكشاف آليات التمويل الحالية بقدر أكبر بغية تحسين مشاركتها. ونظرا للإسهام المهم من المنظمات النسائية حتى الآن، فإن مشاركتها تستحق مزيدا من التشجيع.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذها بالفعل الأمين العام لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية على المستوى القطري. ونحن نرحب باقتراح الأمين العام

لتوسيع مكتب الشراكات. ونرى أنه ينبغي استكشاف هذا الاقتراح بقدر أكبر.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة بناءة بشأن تقرير الفريق وإلى نتيجة تعزز بفعالية العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وينبغي إعطاء المجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين المذكورين في هذا التقرير فرصة الإدلاء بآرائهم وتعليقاتهم في المناقشة.

وفي ختام بياني. أود أن أركز على التزام الاتحاد الأوروبي الكامل بالإسهام الفعال والبناء في عملية الإصلاح الشامل الحالية للأمم المتحدة. وعلى نحو ما هو معلن، يمثل تحسين كفاءة وفعالية هيئات الأمم المتحدة وسياساتها أولوية للاتحاد الأوروبي. ونؤكد ضرورة تعزيز مؤسسات الأمم المتحدة. ونود الوفاء بالالتزامات الواردة في الفصل الثامن من إعلان الألفية. ومن الواضح أن هناك فرصة سانحة للتغيير والتحسين – وهي فرصة قد لا تبقى متاحة للأبد. وقد يكون الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ فرصة حاسمة لإحداث تغيير كبير. وسنستحق اللوم بحق إذا أضعنا تلك الفرصة.

السيد داوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم كندا ونيوزيلندا وأستراليا في هذه المناقشة الموحدة بشأن البند ٥٢ من جدول الأعمال، ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“ والبند ٥٤ من جدول الأعمال، ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“. وفي هذا الصدد، أود باسم كندا ونيوزيلندا وأستراليا أن أشارك أصدقاءنا من الاتحاد الأوروبي في التقدم بالشكر الخالص لصديقتنا نائبة الأمين العام على عرضها المفيد جدا لتقرير كاردوسو هذا الصباح.

سيدي الرئيس، إن جهود سلفكم، جوليان هنت، ساعدت على بث طاقة جديدة في عملية تنشيط الجمعية العامة، التي لم تنتج سوى القليل في السنوات الأخيرة. وكما يعلم الأعضاء، صدر قراران يتضمنان بضع خطوات مفيدة وبعض المبادئ القيمة، ولكننا سنحتاج إلى دفع العملية قدما مرة أخرى خلال الدورة التاسعة والخمسين وفيما بعدها إذا أردنا فعلا تنشيط الجمعية العامة.

وكما قالت وفودنا مرات عديدة في السابق، فإن السبب الأساسي للعلة في الجمعية هو جدول الأعمال المكتظ والبالي والمتكرر والذي يكون في أغلب الأحيان غير ذي صلة. وقرارنا الأخير الداعي إلى ترتيب جدول الأعمال وفقا لأولويات الخطة المتوسطة الأجل قرار مبشر ويمكن أن يساعدنا على ترشيد عملنا بطريقة تجعل الجمعية هيئة أكثر فاعلية وأهمية لمصلحة جميع الدول الأعضاء. وينبغي أن تكون اللجان الرئيسية صارمة وجريئة في مهمة تقديم التوصيات من أجل ترشيد البنود قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وينبغي أن تزيل ما خلفته السنوات الماضية وأن تفسح مجالا للتصدي للتحديات المعاصرة التي نواجهها جميعا.

ويجب أيضا هذا العام أن نعمل على كبح التدفق الهائل للوثائق. ويبدو أن هناك اتفاقا واسع النطاق على أن الأمم المتحدة تصدر عددا كبيرا جدا من الوثائق، وذلك بأمر من الدول الأعضاء، وأن العديد منها لا يُقرأ إطلاقا، ولكننا لم نتخذ إجراء حتى الآن. والفكرة الداعية إلى أن يدمج الرئيس ورؤساء اللجان الرئيسية طلبات الإبلاغ في نهاية كل دورة تستحق التجربة، وينبغي لكل لجنة من اللجان الرئيسية أن تقلص كمية الوثائق التي تطلبها. ويمكنها أن تنظر في هذا الأمر ضمن استعراضها لجدول الأعمال. وهناك حاجة إلى ممارسة مماثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي و هيئاته الفرعية.

أخيرا، يجب أن نستخدم المكتب في إدارة عمل الجمعية بشكل أكثر صرامة وفعالية. إن أستراليا ونيوزيلندا

عضوان في المكتب في هذه الدورة، ونتطلع إلى المساعدة في تلك المهمة.

وتقدر كندا ونيوزيلندا وأستراليا عمل الأمين العام وفريقه المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني على عملهما بشأن توسيع وتعميق العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

ولأن منظمات المجتمع المدني قد امتدت في نطاقها ومسؤولياتها على الصعيدين العالمي والمحلي، فقد أصبحت أطرافا فاعلة أكثر أهمية من أي وقت مضى، وهي تملك الخبرة والحماسة وشبكات العمل في مختلف جوانب جدول الأعمال العالمي. ويمكن لمشاركة المنظمات غير الحكومية في العمليات الحكومية الدولية أن تنجم عنها قرارات وتواصل أفضل وتنفيذ أكثر فعالية، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية في الميدان أمر ضروري لتحقيق أهدافنا المشتركة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والسلم والأمن.

ولذلك نتفق بكل صدق مع الأمين العام على أن الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية ستستفيد من تكثيف التفاعل مع المجتمع المدني، وأن الوقت مناسب للنظر في كيفية تحقيق المنظمة لذلك على الوجه الأمثل، بدلا من استمرارها حاليا في التعامل مع كل حالة على حدة.

ونتطلع إلى مناقشة المقترحات الواردة في التقرير بتفصيل أكثر في وقت لاحق وسنقدر لكم النصح، سيدي، بشأن الكيفية التي سنمضي بها قدما. وبالنسبة للوقت الحاضر، أود أن أعلق فقط على أربعة مقترحات معروضة علينا.

أولا، اقتراح الأمين العام الداعي إلى السماح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في أعمال الجمعية العامة يمكن أن يكون خطوة أخرى على طريق التنشيط. وبدون الانتقاص من الطابع الحكومي الدولي الجوهري للجمعية، من شأن إجراء المزيد من الحوار مع المنظمات غير الحكومية في أشكال رسمية وغير رسمية أن يكون ذا قيمة. وسنحتاج بالطبع إلى التحديد الدقيق للحقوق والمسؤوليات التي نمنحها للمنظمات غير الحكومية. وأنوه على وجه الخصوص بملاحظات نائبة الأمين العام في ذلك السياق.

ثانيا، الاقتراح الداعي إلى وضع عملية موحدة لاعتماد المنظمات، مع قيام الأمانة العامة بدور أكبر في فحص طلبات الاستعراض الحكومي الدولي، من شأنه أن يكون إصلاحا معقولا وموضع ترحيب. فبدلا من الإبقاء على معايير مختلفة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في كل هيئة حكومية دولية، من شأن النظام الموحد أن يكون أبسط وأكفأ. وإذا أُريد للجمعية العامة أن تضطلع بمسؤولية عن إدارة تلك العملية، سيكون المكتب حينئذ الهيئة الملائمة لممارسة المهام اللازمة.

ثالثا، ننوه بالتوصيات الداعية إلى تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية، ولكننا، شأننا في ذلك شأن الاتحاد الأوروبي، غير مقتنعين بأن الأساليب المقترحة هي الأنسب للعمل مع البرلمانات. وهناك بالفعل آلية تتمثل في العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ونعتقد أنه سيكون من الملائم أكثر أن نعمل ضمن الترتيبات القائمة كلما أمكن ذلك، بدلا من إنشاء آليات وعمليات بديلة.

رابعا، يبدو أن توسيع مكتب الشراكات مبادرة مؤسسية جيدة لتوسيع العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، ونتطلع إلى النظر في تفاصيل الاقتراح في ميزانية عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

إن تعزيز الأمم المتحدة عملية ذات جوانب عديدة بالطبع، ويجدر التذكير هنا بأهمية مواصلة التقدم نحو جعل الأمانة العامة أكثر فعالية وكفاءة وأكثر استهدافاً لتحقيق النتائج.

والتحسينات المتواضعة التي اتُفق عليها العام الماضي في عملية الميزانية كانت أقل بكثير مما تعتبره كندا ونيوزيلندا وأستراليا ضروريا، ولكن يسعدنا أن نرى أنها ساعدت الأمانة العامة على إعداد خطة عمل أكثر تركيزا لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأنها قضت على بعض الازدواجية في العمل. ولكن يجب أن أقول إن أملنا خاب – وإننا دهشنا بصراحة – لأن لجنة البرنامج والتنسيق أخفقت في إصلاح نفسها وظلت قيمتها هزيلة. ومن الضروري أن نواصل العمل بهذا الشأن.

إن وضع الميزانية على أساس النتائج – وهذا ابتكار من الجولة الأولى لإصلاحات الأمين العام – مستمر في إحراز التقدم ويفضي إلى تركيز أكبر على النتائج والأداء. وهناك حاجة إلى خطوتين لدفع هذه العملية قدما. أولا، سيسمح نظام حساب التكلفة للمنظمة بربط النتائج بالموارد وتحديد كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة. ثانيا، إن تحسين التقييم وتقارير الأداء بحاجة إلى تقديم إطار أقوى للمساءلة، وتحسين النتائج، والتخطيط الأفضل.

أخيرا، استمرار إصلاح السياسات والممارسات المتعلقة بالموارد البشرية أمر حيوي لتعزيز المنظمة ويجب أن نواصل دمج وتمديد الإصلاحات التي أُجريت قبل بضع سنوات. وعمل لجنة الخدمة المدنية الدولية المعني باستعراض الرواتب والأحوال وتعزيز الأداء وتحسين القدرات الإدارية للمديرين أمر حاسم في مهمة ضمان قدرة المنظمة على التصدي للتحديات التي تواجهها.

وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الفريق المعني بتعزيز الخدمة المدنية الدولية ونتطلع إلى البناء على توصياته لتحسين إسهام لجنة الخدمة المدنية الدولية في منظومة الأمم المتحدة.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الفريق العامل المعني بإصلاح الأمم المتحدة وتنشيط الجمعية العامة التابع لحركة عدم الانحياز. وسأقصر بياني على مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة.

تود حركة عدم الانحياز أن تعرب مرة أخرى عن تقديرها للقيادة والالتزام اللذين أظهرهما الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد جوليان هنت، فيما يتعلق بمسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة. والواقع، أن القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ – اللذين اعتمدهما الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ على التوالي – يمثلان خطوات هامة لإجراء أهم التحسينات الجوهرية في سبيل التنشيط الحقيقي لأعمال الجمعية العامة.

إن حركة عدم الانحياز لعلى ثقة، سيدي، بأنها، في ظل رئاستكم وبقيادتكم الحكيمة، ستواصل بذل جهودها لتعزيز عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. وتود الحركة أن تشير إلى أن العملية الجارية ترمي إلى تعزيز سلطة الجمعية ودورها وإلى تحسين كفاءتها وفعاليتها حتى تصبح الهيئة المركزية للمنظمة، وفقا للأحكام ذات الصلة للميثاق والفقرة ٣٠ لإعلان الألفية.

وتتطلع الحركة إلى متابعة أحكام القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨. وفي ذلك السياق، تشدد الحركة على الحاجة إلى ضمان التنفيذ الفعال والكامل والسليم لهذين القرارين. وتشدد الحركة على أن تنشيط أعمال الجمعية العامة عملية تدفعها الدول الأعضاء، وتستلزم الشفافية والتمييز الواضح بين دور الدول الأعضاء ودور الأمانة العامة. وينبغي أن تجرى المشاورات بشأن تنشيط أعمال الجمعية بطريقة شاملة، مع مراعاة آراء العضوية الكاملة، بما في ذلك آراء المجموعات الإقليمية وأفرقة التفاوض.

وترى حركة عدم الانحياز أنه ينبغي أن ينصب تركيز عملنا خلال الدورة التاسعة والخمسين على مواصلة

عملية التنشيط في إطار القرار ٣١٦/٥٨. وفي ذلك الصدد، تود الحركة أن تبين النقاط التالية.

أولا، بالنسبة لإعادة تنظيم أعمال الجمعية العامة، فإن الحركة تشدد على ضرورة مراعاة الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والاقتراحات التي قدمتها في سياق المداولات التي أجريت خلال الدورة الثامنة والخمسين.

ثانيا، فيما يتعلق بتنظيم جدول أعمال الجمعية في إطار العناوين المطابقة لأولويات الخطة المتوسطة الأجل أو الإطار الاستراتيجي، فإن الحركة تود أن تؤكد من جديد على موقفها من أن ذلك الترتيب – المقرر أن تستعرضه الجمعية في مجموعه في دورتها الحادية والستين – لغرض التوضيح فقط ولن يخل بالطريقة التي ينظم أو ينفذ بها عمل الجمعية أو يؤثر سلبا على هذه الطريقة، وخاصة بالنسبة لشكل الجلسات والطريقة التي ينظر بها في البنود المدرجة في جدول الأعمال في الجلسة العامة والجلسات الأخرى والطريقة التي تقدم بها مشاريع القرارات ويبت فيها.

ثالثا، بالنسبة لممارسات اللجان الرئيسية وأساليب عملها، فإن الحركة تؤكد على أنه لا بد أن تتقيد جميع اللجان الرئيسية بالنظام الأساسي للجمعية العامة، كما هو منصوص عليه في الفصل جيم، الفقرة ٣، لمرفق القرار ٣١٦/٥٨، وأنه لا بد أن تشارك الدول الأعضاء بشكل نشط في عملية تنفيذ مختلف أحكام ذلك الفصل، بما في ذلك الفقرة ٣ (أ)، التي تنص على أن تقدم كل لجنة من اللجان الرئيسية توصيات بشأن ترشيد جداول أعمالها المقبلة إلى الجمعية في جلسة عامة للبت فيها بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

وأخيرا، فيما يتعلق بالوثائق، فإن حركة عدم الانحياز ترى أن المناقشات المقبلة بشأن تلك المسألة ينبغي أن تجرى في ضوء تنفيذ الفقرة ٧ من القرار ١٢٦/٥٨ والفقرة ٢٠ من القرار ٣٠٠/٥٧ ووفقا لمبدأ تقديم المعلومات الكافية والوافية، كما اتفقت عليه الدول الأعضاء.

والحركة على ثقة، سيدي، بأن الجمعية العامة في ظل رئاستكم ستواصل مساعيها لضمان التنفيذ الكامل لأحكام القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ – بما فيها الأحكام المتصلة بالعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، الواردة في الفصل ألف من مرفق القرار ١٢٦/٥٨ – مما يمكن الجمعية من الاضطلاع بدورها بشكل فعال بوصفها ”الهيئة الرئيسية التداولية والتمثيلية المعنية برسم السياسات في الأمم المتحدة“، كما هو وارد في إعلان الألفية.

ومع وضعنا نصب أعيننا أن تنشيط أعمال الجمعية العامة عملية مستمرة هدفها الأساسي إعادة سلطة الجمعية، فإن الحركة تشدد على أهمية الفقرة ١ من مرفق القرار ٢٨٥/٥٥، التي تنص على أن:

> ”تحسين إجراءات وطرق عمل الجمعية العامة ما هو إلا خطوة أولى نحو إدخال مزيد من التحسينات الفنية على عمل الجمعية العامة وتنشيطها“.

وتؤمن الحركة، من وجهة النظر المنهجية، أنه سيكون من الأنسب التركيز خلال الدورة الحالية على تنفيذ القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ وعلى معالجة جميع المسائل المعلقة، على سبيل الأولوية .

وستستعرض الجمعية العامة، في دورتها الستين، المسألة برمتها في سياق توحيد الجمعية للتقرير الشامل الذي طلب تقديمه من الأمين العام في الفقرة ٣ من القرار ٣١٦/٥٨. وسيوفر ذلك الاستعراض للدول الأعضاء فرصة لتقييم العمل الذي تم إنجازه وللنظر في اتخاذ المزيد من الخطوات والتدابير الجديدة التي تعتبرها هذه الدول ضرورية لتعزيز تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وفي الختام، تود الحركة أن تؤكد لكم، سيدي الرئيس، على دعمها الكامل لمهمتكم فيما يتعلق بمسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة ريو: وهي الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس، وبلدي البرازيل. إن مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة تشكل أولوية، بالنسبة للمجموعة، كما اتفق على ذلك رؤساء بلداننا الأعضاء في مؤتمر قمتهم الذي عقد في كوزكو، بيرو. وفي ضوء تلك الولاية، شاركت مجموعة ريو بشكل نشط في العملية التفاوضية المفضية إلى اعتماد القرارين ٥٨/١٢٦ و ٥٨/٣١٦.

واسمحوا لي، سيدي، أن أعرب عن تقدير المجموعة لجهود سلفكم، السيد جوليان هنت، الذي أعطى، من خلال مرونته وتفانيه، زخما جديدا لعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة وقدم إسهاما أساسيا في النجاح الذي أحرز. وبفضل التزامه الثابت بتلك القضية، أمكن، في جملة أمور، مواصلة الجهد الرامي إلى النظر مرة كل سنتين ومرة كل ثلاث سنوات في البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية، بغية تقديم موعد انتخاب مكاتب اللجان الرئيسية وتنظيم جدول الأعمال وفقا للأولويات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل. ونحن على ثقة بأننا سنتمكن، في ظل رئاستكم، من إحراز المزيد من التقدم أيضا في تلك العملية، التي تشكل جزءا أساسيا للمسعى الشامل المتمثل في إصلاح الأمم المتحدة. ولا بد أن تستعيد الجمعية العامة الأرض التي فقدتها.

وبالرغم من بذل قصارى جهودنا أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، تعذر التوصل إلى الاتفاق على واحد من الاقتراحات الرئيسية التي كانت قيد المناقشة، أي، استخدام اللجان الرئيسية كل الوقت المتاح لها أثناء دورة الجمعية استخداما أفضل. وإزاء القيود المفروضة على إعادة عقد دورات اللجان الرئيسية وإزاء معارضة عقد بعض اللجان الرئيسية دوراتها في الربيع بدلا من الخريف، من بين قضايا أخرى، أصبح التوصل إلى توافق في الآراء مستحيلا. ومع ذلك، أبقى القرار ٥٨/٣١٦ على المسألة في جدول أعمال الجمعية، وإن مجموعة ريو ستواصل، كما فعلت في الماضي، بذل جهود حثيثة لإحراز نتائج تمكن من توزيع الوقت المتاح لعقد جلسات اللجان الرئيسية على نحو أكثر فعالية.

وتنص الفقرة ٥ من الفرع باء من مرفق القرار ٥٨/١٢٦ على ما يلي:

”من المحبذ أن يكون للجمعية العامة جدول أعمال مختصر لضمان استيفاء مناقشة جميع المسائل، لكي تخلف قراراتها أثرا أقوى“.

ومن الخيارات التي يمكن النظر فيها بمزيد من التعمق فكرة التفريق بين جدول أعمال الجمعية العامة بصورة عامة وبرنامج عملها لكل دورة محددة، ويتم بذلك تجنب الحاجة إلى إلغاء بنود من جدول الأعمال. والمطلوب بذل مزيد من الجهود لضمان أن تكون القرارات التي تعتمدها الجمعية أكثر إيجازا وتركيزا ومنحى عمليا، تمشيا مع ذلك القرار.

ينبغي للجمعية العامة الآن أن تتناول بعض القضايا الحساسة التي تعذر التوصل بشأنها إلى اتفاق أثناء الدورة الثامنة والخمسين. لكن النتائج المحرزة حتى الآن تبين أنه، بصرف النظر عن العقبات، يمكن إدخال تغييرات تترك أثرا مباشرا على عمل جمعيتنا. وتدل الخبرة السابقة بوضوح على

أن التوجيه الحازم المتفاني من رئيس الجمعية عنصر حاسم إذا أريد تحقيق نتائج ملموسة في عملية التنشيط. وفي هذا الصدد، نحن سعداء جدا ببيانكم سيدي الرئيس.

وفيما يتعلق بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، معروض علينا تقارير أعدها فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، الذي يترأسه فرناندو إنريكه كردوسو، رئيس جمهورية البرازيل السابق، فضلا عن التقرير الذي أعده الأمين العام ردا على تقارير الفريق. ونود أن نعلن استعدادنا للنظر في المقترحات الواردة في كل من تلك الوثائق طيلة هذه الدورة.

من بين المقترحات المقدمة يسرنا أن ننوه بقرار الأمين العام إنشاء صندوق يمول بمساهمات طوعية لمساعدة ممثلي المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية على حضور الاجتماعات الحكومية الدولية. وستشارك مجموعة ريو في مناقشة تلك المسألة واضعة في اعتبارها دائما هدف النهوض بهذا التكامل بطريقة تساعد على تقوية عمل المنظمة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى.

وبإمكانكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا على الدعم الذي لا يني لأعضاء مجموعة ريو في جهودكم للنهوض بالقضية المشتركة، قضية تنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): ما فتئ موضوع تنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة قيد المناقشة في الأمم المتحدة منذ عدة سنوات. وقد أحرز بعض التقدم، لكن، من البديهي، أن المطلوب إنجازه أكثر بكثير.

ثمة مفاهيم معينة ذات انتشار واسع تحيط بأي نظر في إصلاح الأمم المتحدة، سواء تنشيط أعمال الجمعية العامة أو تقوية مجلس الأمن. إذ ترى وجهة نظر متطرفة أن عمل الأمم المتحدة قد تقلص بصورة جوهرية إلى ثلاثة عناصر: حفظ السلام، وتنسيق المساعدة الإنسانية وتيسير مرور العولمة. وترى وجهة نظر أخرى أن الأمم المتحدة تتمتع اليوم بقدرات كامنة جعلت منها حقا مؤسسة لا غنى عنها لأسباب عديدة ليس أقلها أهمية عالمية عضويتها وموقعها الاستثنائي بصفتها الهيئة المحورية – بل الوحيدة – للإدارة التعاونية لمشاكل العالم.

وتتصل مجموعة أخرى من المفاهيم بالتحقيق العملي لما يمكن إنجازه – أي، السياسة الواقعية. وهذه تدور حول مسألة الاختيار بين الشروع في عملية تغيير جذري تشمل تعديل الميثاق أو ببساطة الإبقاء على الأمر الواقع من خلال ما يسمى بمحاولة إصلاح بسيطة لمعالجة مسائل إصلاح الميزانية وتبسيط الإدارة، ألخ.

ويبدو أن للسياسة الواقعية يد ضخمة مسيطرة. وأيا كان الأمر تؤمن بنغلاديش بأن مسألة تنشيط الجمعية العامة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة لم يعد في الإمكان تجاهلها. ومما يكتسي أهمية حيوية أن نمضي قدما في عدد من المجالات في آن واحد. ويمكننا أن ننجز ذلك بجهود الدول الأعضاء المتضافرة. وإن الموافقة على مناقشة البندين ٥٢ و ٥٤ معا كانت خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ويمكننا أن نستكشف فرصا مماثلة في عمل اللجان الرئيسية عن طريق النظر في بنود جدول الأعمال كل سنتين أو ثلاث سنوات وتجميع البنود وإلغاء البنود. وهذا سيسمح بمناقشة أكثر تركيزا واستفاضة للمسائل المتصلة بالواقع، وسيؤدي إلى نتائج قابلة للتطبيق.

ونحن نرى أنه يجب البدء في تطبيق ممارسة عقد ”جلسة لطرح الأسئلة“، بأنسب طريقة، في كل اللجان الرئيسية. وهذا سييسر إجراء تبادل دينامي صريح للآراء بين الممثلين وموظفي الأمم المتحدة وممثلي الأمين العام والمقررين الخاصين.

وأحد العناصر الرئيسية يتمثل في تحسين كفاءة نظام الإنجاز، لا سيما على الصعيد الوطني. ويجب اتخاذ خطوات مناسبة لتحسين إدارة الموارد البشرية في الأمم المتحدة، وعملية وضع الميزانية فيها، ونظام المشتريات فيها ونظام رصد وتقييم المشتريات.

ونتفق اتفاقا تاما مع وجهة النظر القائلة إن أغلبية العلل التي يشكو منها حاليا نظامنا تعود إلى ازدحام جدول أعمالنا بالبنود وتكرارها وانعدام صلتها بالواقع، وعبء الوثائق الثقيل والحاجة إلى التركيز المواضيعي على مسائل محددة.

إننا نؤمن بأن عملية التنشيط يجب أن تكون عملية مستمرة تمكن الدول الأعضاء من تركيز اهتمامها على الاستجابة الملائمة لحقائق الواقع المتغيرة. وإننا لعلى ثقة بأن العملية الجارية ستجعل من الجمعية جهاز الأمم المتحدة المركزي الأعلى للتداول وصنع السياسة.

لقد سعت بنغلاديش باستمرار إلى المساهمة في هذه العملية بطريقتها المتواضعة. فأثناء ترؤسها اللجنة الثانية خلال الدورة الثامنة والخمسين، ساعدت بنغلاديش، مع أعضاء المكتب، على إعداد توصيات لضمان تنظيم أعمال المكتب للدورات المقبلة على نحو عملي وأكثر انسجاما، مما يسمح بقدر أكبر من التركيز والوضوح والمساهمة. وتظهر العديد من هذه الاقتراحات في الجزء ج من قرار الجمعية ٣١٦/٨٥.

نعتقد أنه بغية تعزيز منظومة الأمم المتحدة، يتعين أن تصبح الجمعية العامة محور أنشطتنا. وإن ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مؤتمر قمة الألفية يشيران إلى المكانة المركزية للجمعية العامة.

وقد اتخذت الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والخمسين قرارا يدعو مجلس الأمن إلى تقديم تقارير خاصة ذات مواضيع محددة إلى الجمعية العامة، بشأن القضايا ذات الاهتمام الدولي. كما طلبت من رئيس مجلس الأمن أن يحيط رئيس الجمعية العامة علما بانتظام بعمل المجلس وطلبت من رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجتمعوا بشكل دوري بغية ضمان المزيد من التعاون والتنسيق والتكامل بين برامج عمل هذه الهيئات الثلاث. ونحث رئيس الجمعية العامة على تنفيذ تلك التوصيات. كما ندعو إلى زيادة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، بما في ذلك زيادة ميزانيته وإدارتها بشكل أفضل.

لقد شهدت الأمم المتحدة تطورا مثيرا على مدى أكثر من خمسة عقود. وكان هنالك اتجاهان أساسيان. أولهما الوعي الجماعي بحقوق الفرد، وهو السبب في التطور التدريجي للقوانين الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان. وثانيهما التطور الحاصل في العلم والتكنولوجيا الذي أدى إلى تحرير قوى السوق وقابلية القوى العاملة ورؤوس الأموال والتجارة للحركة والتحول، وزيادة استقلالية جميع البلدان. وكانت النتيجة العولمة. كما أن هذه التيارات أدت إلى ظهور جهات فاعلة جديدة في المجتمع الدولي كالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية والمدن الكبيرة. وخلاصة القول أن هذا عصر الجهات الفاعلة غير التابعة للدول. ومن الحيوي أن نقيم دورها.

ولكي تشرع الأمم المتحدة في مناقشة القضايا الإنمائية بشكل أكثر موضوعية، نعتقد أن عليها أن تقيم علاقة جيدة مع المجتمع المدني. فالمنظمات غير الحكومية لديها اليوم شبكة عالمية ضخمة. وهي تعمل مع الحكومات على شتى مستويات عملية التنمية، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ. ويمكن أن تستفيد الأمم المتحدة لا محالة من تجربة المنظمات غير الحكومية.

إننا نتفق مع فريق الشخصيات البارزة في توصياته بشأن علاقات المجتمع المدني مع الأمم المتحدة (A/59/354) بضرورة أن تسعى الأمم المتحدة، بصورة أساسية إلى جعل نفسها منظمة أكثر انفتاحا على الخارج. وقد يتسنى ذلك بتشجيع مشاركة أصحاب المصالح المختلفين في البرامج الإنمائية بأساليب مختلفة. إننا نرى أنه ينبغي أن يبقى دور المنظمات غير الحكومية في أنشطة الجمعية العامة واللجان الرئيسية ومجلس الأمن، بالرغم مما سبق، محصورا في الدور الاستشاري.

أما فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تحبذ بنغلاديش زيادة عضوية المجلس في سياق إضفاء الديمقراطية عليه وتمشيا مع زيادة عضوية الأمم المتحدة. والقاعدة البسيطة، على أساس الخبرة والممارسة هي عشرة في المائة من العضوية في الأمم المتحدة. كما أننا نرى أنه يجب النظر في إصلاح مجلس الأمن كمجموعة واحدة متكاملة لا تشمل تكوين عضويته فحسب بل أيضا أساليب عمله. وموقفنا الأساسي هو أننا نعارض إنشاء مراكز امتياز جديدة وندعو إلى تقييد استخدام حق النقض، مع الاعتراف بحدود المضي في هذا الاتجاه. وذلك الرأي منبثق من حقيقة أن يكون الهدف الرئيسي لعملية الإصلاح هو تعزيز شرعية ومصداقية مجلس الأمن ومسؤوليته وفعاليته.

وإنه لا ينبغي تقييد جهود الإصلاح، وخاصة توسيع مجلس الأمن، بأية مواعيد نهائية مفروضة. كما نعتقد أنه ينبغي معالجة هذا التوسيع على أساس معايير محددة أهمها سجل أداء الدولة المرشحة وعملها. وقد يحكم على ذلك من خلال التزام البلد المعني تجاه الأمم المتحدة ومساهمته في السلم والأمن الدوليين وليس فقط من خلال الثروة الوطنية والقوة العسكرية. يجب أن تؤدي هذه المعايير إلى تزايد مسؤولية الدول الأعضاء سواء من ناحية الموارد المالية أو من ناحية الدعم السياسي للجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات السلم والأمن والتنمية المستدامة.

كما أنه يجب أخذ بعض الجوانب في الاعتبار، بما فيها سجل البلد في مجال الديمقراطية ومدى امتثاله لقرارات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى التزامه المعلن بنزع السلاح.

وينبغي أن يعكس أي إصلاح لمجلس الأمن بشكل كاف مصالح البلدان النامية الأصغر التي تشكل كتلة قوية من حيث العدد في الأمم المتحدة، ولذلك ينبغي أن تكون هذه البلدان ذات مصلحة حيوية في مجلس أمن يتسم بالفعالية. وفي هذا الصدد، يجب ألا تقتصر إشاعة الديمقراطية في المجلس على مبدأ التمثيل الجغرافي وحده، بل ينبغي أن تشمل كذلك مبدأ التمثيل بالتناوب للمجموعات الاقتصادية المختلفة في المجلس الموسع.

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن برمتها تشمل تعقيدات كثيرة لا يمكن أن تحل شيئا فشيئا. والهدف النهائي لأية عملية إصلاح ينبغي أن يكون تعزيز مصداقية الأمم المتحدة وطابعها الديمقراطي من خلال أساليب عملها وعملية صنع القرار فيها بل وجوهر مداولاتها. ولا ينبغي لهذه العملية أن تؤدي إلى مجرد إحداث مراكز امتياز جديدة.

السيدة موسيفيي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس اختتمت الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي مناقشة عامة غنية خاطب خلالها عدد كبير من رؤساء الدول أو الحكومات.وقد أعادوا التأكيد جميعهم على المثل العليا للأمم المتحدة ومقاصدها ومبادئها، علاوة على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة لإعادة تأكيد دورها المركزي في معالجة المشاكل العالمية.

وبالتالي فإنه من المناسب جدا أن تبدأ مداولاتنا العامة بهذه المناقشة المشتركة. لقد تشرفت ناميبيا بترؤس الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وتولي ناميبيا أهمية قصوى لهذه المناقشة. إن تنشيط الجمعية العامة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة مسألتان متكاملتان ومترابطتان. ومن شأن تنشيط الجمعية العامة أن يضفي الفاعلية على منظومة الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، يزيد تعزيز منظومة الأمم المتحدة من الدور المركزي لهذه الهيئة المهمة.

وأود أن أحذو حذو الآخرين بالإشادة برئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين على تفانيه في تنشيط عمل الجمعية العامة. وقد ارتقى التزامه بهذه المسألة الهامة إلى مستويات جديدة. ومن واجبنا الآن أن نحافظ على الزخم وأن نحقق نتيجة ناجحة لهذه العملية.

ونحن نثق، سيدي الرئيس، بقدرتكم على المضي قدما بهذه العملية، وستحظون بتعاوننا وتأييدنا في هذا المجال.

وقد أوضح ممثل الجزائر، الذي تكلم باسم بلدان حركة عدم الانحياز، موقف الحركة بهذا الشأن. وإذ يؤيد وفدي الموقف الذي أعلنه، اسمحوا لي، مع ذلك، أن أبدي بعض الملاحظات حول عملية التنشيط. إن عملية تبسيط جدول أعمال الجمعية العامة عملية مستمرة. وفي الحقيقة، إن بعض اللجان الرئيسية قد حددت وتيرة هذه العملية. وفي هذا السياق، من شأن المناقشة المركزة بين الدول الأعضاء تعزيز عملنا فيما يتعلق بهذه المسألة. وفي أثناء ذلك، فإن أحكام قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨ واضحة تماما وتوفر لنا متسعا لرؤية الصورة العملية والملائمة لإعادة تنظيم جدول أعمال الجمعية العامة.

ونعتقد أن ما كان ناجحا حتى الآن بالنسبة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء، ونحن نواصل عملية التنشيط، سيستمر على طريق النجاح هذا. فمثلا، ينبغي النظر في فائدة وضرورة إجراء مناقشة عامة في اللجان الرئيسية في إطار عمل كل من هذه اللجان نفسها. وقد ظلت الوفود الصغيرة، مثل وفدي، تدافع بقوة عن وجوب استمرار هذه المناقشة. وكانت حججنا في هذه المسألة تتركز حول نقص قدراتنا. وهناك جانب آخر لا يقل أهمية في الحقيقة، ولكننا نميل إلى إغفاله بشكل جماعي. وبما أننا نتداول حول كيفية تنشيط عمل الجمعية العامة، يجدر بنا أن نذكر أن المناقشة العامة في اللجان الرئيسية ضرورية للأسباب التالية. أولا، إن المناقشة العامة تضيف مضمونا إلى المداولات؛ ثانيا، تساعد على التركيز في عمل الدورة؛ وثالثا، تحدد المناقشة اتجاه عمل اللجان. ومن ناحية أخرى، تساعد مناقشة المسائل الموضوعية على حصر نطاقها، وتساعد بالتالي على إعداد مشاريع القرارات.

ولا يمكننا أن نعتمد أسلوبا موحدا بالنسبة لعمل جميع اللجان. وهنا تكمن الحكمة في أن نترك للدول الأعضاء في كل لجنة اختيار طرائق تبسيط عملها.

ونرحب بملاحظات نائبة الأمين العام عندما قدمت تقرير الأمين العام بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة (A/59/354)، ونود أن نطرح التعليقات الأولية التالية عن بعض جوانب توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

إن مساهمة المنظمات غير الحكومية في عمل الأمم المتحدة لا شك فيها. وفي رأينا أن مشاركة المنظمات غير الحكومية ليست جديدة، على الأقل بالنسبة للجمعية العامة. ولكن مشاركة هذه المنظمات لم تكن متوازنة، سواء من حيث التمثيل الجغرافي، أو سهولة الوصول إلى منظومة الأمم المتحدة. ولعل الأعضاء يوافقونني على أن اعتماد أوراق تفويض المنظمات غير الحكومية ومشاركتها الفعلية أمران مختلفان.

ولا يوافق وفدي على رأي الفريق بشأن جدوى اعتماد نظام واحد لاعتماد أوراق التفويض. إننا نسلم بأننا في حاجة إلى مواصلة مسعانا من أجل إيجاد طرق أكثر فعالية لإشراك جميع الشركاء ذوي الصلة في عملنا. ولكن، مع ذلك، يجب علينا أن ندرس باهتمام ما إذا كانت المشكلة تكمن في اللجنة أو في المنظمة غير الحكومية، أو فيما يبدو أنه تراجع في الطبيعة الحكومية الدولية لمنظمتنا.

ونعتقد أننا عندما ننظر في خضوع المنظمات غير الحكومية للمساءلة، فإننا نحتاج إلى أن نأخذ في الحسبان خصائص المنظمات المنتمية إلى البلدان النامية. وقد قيل بحق إن هيئات الأمم المتحدة المختلفة تتطلب أنماطا مختلفة من الإصلاح والتعزيز. وعلى صعيد البلدان، مثلا، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان أطر التنظيم المتفردة. فلا يمكن توحيد شكل مشاركة المنظمات غير الحكومية في الأنشطة التنفيذية على صعيد البلدان. ومع أن المبادئ الإرشادية العامة قد تكون مشتركة، فإن طرائق العمليات يتعين عليها بالتأكيد أن تأخذ في الحسبان حقائق الوضع في البلد المعني.

وما من شك في أن قدرات المنظمات غير الحكومية، خاصة في البلدان النامية، تحتاج إلى التعزيز لكي تكمل جهود الحكومة في مجال التنمية. ولكن ذلك يجب ألا يصرف النظر عن حقيقة أن السبب الذي يؤخر تحقيق الأهداف الإنمائية لا يكمن في انعدام التنسيق الفعال بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، بل يكمن في نقص الموارد. ولذلك، فإن مقترح إنشاء صندوق الائتمان جدير بالدراسة. ولكن بالنظر إلى النقص في موارد التنمية، أليس من الأجدى، على سبيل المثال، أن يكمل صندوق الائتمان جهود الحكومة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟ وكلمة ”يكمل“ هنا هي جوهر العبارة.

وكما ذكرت سابقا، فإن مساهمة المنظمات غير الحكومية في عمل المنظمة لا يعتريها الشك، وهي موثقة جيدا. ولكن بينما نرحب باستمرار بمشاركتها، يجب ألا تمس هذه المشاركة الطبيعة الحكومية الدولية لمنظمتنا، المستمدة من الميثاق.

وأخيرا، إن تنشيط عمل الجمعية العامة هو وسيلة لبلوغ غاية. وخلال الدورة الماضية عرضت حركة عدم الانحياز مشروع قرار، اعتمد بوصفه القرار ٣١٧/٥٨، بشأن التأكيد من جديد على الدور المركزي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتعاون الدولي. وبينما نسعى إلى تنشيط عمل الجمعية العامة، يتعين علينا أن نقرر كيف نعزز دور الجمعية العامة في هذا المجال. إن تحسين أساليب عمل الجمعية العامة بحد ذاته لن يجعل الجمعية العامة محور الأمر. وربما آن الأوان لأن ننظر في مسألة سلطة هذه الهيئة بوصفها أهم هيئة تداولية وتمثيلية في الأمم المتحدة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يسرني أن أهنئكم بانتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. ومن دواعي السعادة، بشكل خاص، أن نرى ابنا بارزا من أبناء أفريقيا يقود أعمال هذه الهيئة خلال هذه الدورة الهامة. وأود أن أتعهد بتعاون جنوب أفريقيا الكامل معكم خلال هذا العام.

واسمحوا لي أن أشكر وأهنئ سلفكم، صاحب المعالي السيد جوليان هنت، على قيادته الفعالة لأعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. أود أن أشيد إشادة خاصة بوزير الخارجية هنت على الجهود التي بذلها بشأن أحد البنود المعروضة علينا اليوم، وهو على وجه التحديد تنشيط أعمال الجمعية العامة.

أود أيضا أن أعلن عن تأييدنا للبيان الذي ألقاه ممثل الجزائر باسم حركة عدم الانحياز.

وفدي ملتزم التزاما كاملا بتحسين أساليب عمل الجمعية العامة وفعاليتها، في لجانها وفي جلساتها العامة على حد سواء. ونعتقد أن الغرض من الإصلاح المقترح هو تعزيز فعالية ومضمون عمل هذه الهيئات. وعلى مدى العامين الماضيين كان لوفدنا شرف المساعدة على تيسير عملية التنشيط. وأثناء تلك الفترة، رأينا دولاً أعضاء تتخذ قرارات بشأن عدد من القضايا، أدت إلى تحسين كبير في عمل منظمتنا. فقد حُدد بالفعل تاريخ ثابت لبدء المناقشة العامة سنوياً. ويُنتخب رئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان وموظفو اللجان الرئيسية في وقت مبكر ليتاح لهم وقت كاف للإعداد لمهامهم. وشارك المكتب أيضا في مناقشة عملية تنشيط أعمال الجمعية والبت فيها، مما يعطي للمكتب دورا مستمرا في عملية المساعدة على تعزيز الجمعية.

اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين القرار ٣١٦/٥٨، الذي تمكنت فيه الدول الأعضاء من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إدخال مزيد من الإصلاحات المصممة لتنشيط أعمال هذه الهيئة. ومن بين هذه الإصلاحات قرار جدولة اجتماعات المناقشة العامة في يومي الاثنين والخميس، لجعل عمل دورة الجمعية العامة كلها قابلا للتنبؤ به. كما مكّن هذا القرار اللجان من تحسين إعداد جداولها لتجنب التعارض مع الجلسات العامة. إضافة إلى ذلك، ابتدأت بعض اللجان تنفيذ بعض المقترحات التي قدمت في القرار، بوصفها أسلوبا لتعزيز عملها. وفي الأسابيع القادمة، نتطلع إلى مقارنة تجاوب اللجان المختلفة في التنشيط، بوصفها أسلوبا لفرز أفضل الممارسات وتطبيقها، أينما كان ذلك ممكنا.

إلا أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين عمله لكي ترقى الجمعية العامة إلى مستوى وصفها في إعلان الألفية بأنها ”الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة“ (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٣٠).

من بين المسائل المعلقة التي أثيرت في القرار ٣١٦/٥٨، مسألة الوثائق، لا سيما حجم الوثائق. ونعتقد أن للوثائق تأثيرا مباشرا على عمل الجمعية العامة ولجانها، ووفدي مستعد للمشاركة في مناقشات بشأن هذه المسألة.

بالنسبة لتعزيز الأمم المتحدة، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (A/59/354) المقدم رداً على تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، الذي ترأسه رئيس البرازيل السابق، السيد فرناندو إنريكه كاردوسو.

تعلّق جنوب أفريقيا أهمية كبيرة جدا على الدور والإسهام الذي تستطيع المنظمات غير الحكومية وسائر عناصر المجتمع المدني أن تؤديه وسبق أن أدته في جوانب عديدة من حياة المجتمع. ولهذا السبب، نعتقد أن لهذه المنظمات دورا مهما في تحليل وتقييم وإعادة هيكلة العالم الذي نعيش فيه على جميع المستويات. ولذلك، من المهم أن تعزز الأمم المتحدة تعاونها مع ذلك القطاع الهام جدا من المجتمع؛ ونعتقد أن تقرير الأمين العام يتضمن عددا من الاقتراحات العملية والمفيدة التي ينبغي الاستمرار في متابعتها.

وربما يكون من نافلة القول إننا نتفق مع الأمين العام في تأكيده مجددا على الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة، حيث تتخذ الدول الأعضاء القرارات فيها. بيد أنه ينبغي أن تكون الدول الأعضاء قادرة على الاستفادة من أفضل وأحدث المعلومات التي تستند إليها في مناقشاتها وقراراتها؛ وبوسع المجتمع المدني أن يقدم مساهمة هامة في هذا الصدد. ولا يزال المجتمع المدني أيضا يبرز مواضيع ويطور المناقشة بشأن قضايا محلية ووطنية وعالمية مهمة. ومع أخذ هذه الأمور في الحسبان، نتفق على أنه ينبغي إيجاد طرق لإيصال المساهمة التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني لعمل جميع هيئات

الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن، إلى حدها الأمثل.

وإذ أتكلم انطلاقا من خبرتي كرئيس لفريقي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستشاريين المخصصين لغينيا - بيساو وبوروندي، أسهم تفاعلنا مع المجتمع المدني في هذين البلدين إسهاما كبيرا في فهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحديات التي واجهها هذان البلدان والنهج المختلفة المتاحة للتعامل مع البلدان الخارجة من الصراع. وبالتالي، أسعدني أن تكون بعثة مجلس الأمن قد أقامت هي الأخرى، أثناء زيارتها لغرب أفريقيا، نقاط تفاعل خاصة مع منظمات المجتمع المدني في البلدان التي زارتها، وهي حقيقة ذكرها تقرير الأمين العام.

وفي حين أن هذه التفاعلات على الصعيد القطري تقدم مساعدة مهمة جداً، فإنني أعترف أنه لا يمكن الحصول هنا في نيويورك على مساهمة في عمل الأمم المتحدة بنفس المستوى من منظمات المجتمع المدني في البلدان النامية. ولذلك، يسعدنا جدا أن نرى أن الأمين العام سينشئ صندوقا استئمانيا يقدم دعما ماليا لمنظمات البلدان النامية غير الحكومية المعتمدة يمكِّنها من حضور اجتماعات الأمم المتحدة. ونأمل أن يتبرع المانحون بسخاء لهذا الصندوق الاستئماني، لأن هذا سيكون أسلوبا ملموسا لإظهار الأهمية التي نعلقها على مساهمة المجتمع المدني.

رأينا جميعا أهمية المساهمة التي يمكن أن تقدمها منظمات المجتمع المدني لعمل الأمم المتحدة أثناء مؤتمرات القمة والاجتماعات الأخرى الرفيعة المستوى. وقد تبين لنا ذلك بوضوح شديد مرة أخرى في جوهانسبرغ، أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي شارك فيه المجتمع المدني مشاركة تامة في عملية الإعداد وفي المؤتمر نفسه، على حد سواء. وقد دأب المجتمع المدني منذ قمة جوهانسبرغ على تقديم مساهمة كبيرة لإثراء الحوار والمناقشات المتعلقة بتطبيق خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

وقد أبرز الأمين العام أيضا الحاجة لإيجاد سبل لاستعراض اعتماد المنظمات غير الحكومية كوسيلة لإيصال مساهمتها في عمل الأمم المتحدة إلى حد أمثل. ويعتقد وفدي أن هذه مسألة هامة، ويتطلع إلى تبادل الآراء مع الوفود الأخرى بشأنها.

في الختام، تمثل حقيقة أننا نناقش موضوعي تنشيط عمل الجمعية العامة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة معاً اعترافا بأن هناك الكثير مما يجب عمله. وإذا أخذنا في الاعتبار الاتفاق الذي تم التوصل إليه في القرار ٣١٦/٥٨، يبدو أنه يوجد شبه إجماع على أننا لم نصل بعد إلى نهاية عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. وفي معالجة تعزيز الجمعية العامة، من الواضح أن هذا لن يتحقق بجهود الدول الأعضاء وحدها. يجب أن نحافظ على التوازن بين حماسنا لتحسين أساليب عمل المنظمة ومناقشات المسائل الجوهرية فعلا التي يتعين أن نعالجها في جلسات اللجان والجلسات العامة. ويعتقد وفدي أن هذا لن يتحقق إلا إذا واصلنا مناقشة هذه المسائل في الشهور القادمة.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أُعرب عن تأييد وفد بلادي لما ورد في البيان الذي ألقاه سعادة المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية الشقيقة، نيابة عن الفريق العامل المعني بإصلاح الأمم المتحدة وإعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة في إطار حركة عدم الإنحياز.

كما أود أن أعرب مجددا عن تقديرنا للدور الذي لعبه سلفكم في قيادة المشاورات التي أدّت إلى اعتماد الجمعية العامة للقرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ خلال الدورة المنصرمة، وعن تطلعنا إلى العمل معكم خلال دورتنا الحالية لمتابعة تنفيذ الأحكام الواردة في هذين القرارين.

إن مصر تؤمن بأن الهدف الرئيسي لعملية إعادة تنشيط الجمعية العامة هو استعادة الدور المهم الذي يجب على الجمعية أن تلعبه على جميع الصعد، وكذلك استعادة وتأكيد سلطتها باعتبارها الجهاز المركزي للأمم المتحدة. وإن هذا الهدف لا يجب أن يغيب عنا أو أن يبارح تركيزنا.

إن مصر تعتقد يقينا أن موضوع إعادة تنشيط دور الجمعية العامة لا يجب ولا يصح اختزاله أو تحجيمه في مجرد تشذيب الإجراءات أو إدخال تحسينات على أسلوب عمل الجمعية. فعلى الرغم من الأهمية التي نوليها لتلك المسائل، فمن الضروري أيضا أن نبحث في علاقة الجمعية بسائر أجهزة الأمم المتحدة وتطوير تلك العلاقة بهدف التوصل إلى أنسب الصيغ التي تضمن تدعيم سلطات ودور الجمعية العامة وتعزيز فاعليتها.

ونحن نعتقد أن الدورة الستين، بما ستشهده من عمليات مراجعة لتنفيذ إعلان الألفية وكذلك لمسيرة إصلاح الأمم المتحدة بصورة شاملة، ستوفر فرصة فريدة يجب علينا جميعا الاستفادة منها لتحقيق طفرة في العمل الجماعي الدولي وتطوير الجمعية العامة بشكل موضوعي يساهم في دعم مفاهيم التعددية والديمقراطية في ممارسة العلاقات الدولية.

من هنا، سيدي الرئيس، نتفق تماما مع ما عبَّرت عنه حركة عدم الانحياز من ضرورة أن نركز عملنا خلال الدورة الحالية على تحقيق التنفيذ الكامل والدقيق لما ينص عليه القراران ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ ومتابعة ما نفذ من أحكام هذين القرارين.

كما نؤكد في هذا السياق على أهمية وضرورة أن تتسم هذه العملية بالشفافية الكاملة والمشاركة الشاملة لجميع الدول الأعضاء والمجموعات الجغرافية والتفاوضية، انطلاقا من أن الدول الأعضاء كافة هي التي تقود عملية إصلاح الأمم المتحدة وفي مركزها عملية إعادة تنشيط الجمعية العامة. ومن ثم تبرز ضرورة التحديد الدقيق للأدوار المنوطة بجميع الأطراف الضالعة في هذه المسألة.

ونحن نقف، سيدي الرئيس، على استعداد تام لدعم جهودكم والعمل معكم وتحت قيادتكم الحكيمة في روح من الأخوة والمشاركة لإنجاح مساعيكم في هذا الشأن المهم.

أنتقل الآن إلى مسألة تعزيز منظومة الأمم المتحدة. لقد اطلع وفد بلادي بكل اهتمام على تقرير الأمين العام (A/59/354) المعني بدعم علاقة الأمم المتحدة بالمجتمع المدني. كما استمع بكل إمعان إلى بيان السيدة نائبة الأمين العام في هذا الإطار. وأود أولا تسجيل شكر وفدنا للجهود القيِّمة لفريق الشخصيات البارزة برئاسة الرئيس البرازيلي السابق كاردوسو وأيضا للأمين العام لتقديمه مقترحات جديرة بالدراسة.

لقد كانت مصر تساير دائما الاتجاه الداعي إلى تعميق الحوار مع المنظمات غير الحكومية نظرا لأهميتها، ليس فقط في تشكيل الضمير الشعبي لمجتمعاتنا، بل لدورها البناء أيضا في تطوير هذه المجتمعات ذاتها والنهوض بها. فالحكومات ودوائر المجتمع المدني وجهان لعملة واحدة أساسها خدمة مصالح الشعوب. وفي هذا الإطار، ونظرا للأهمية المتزايدة لهذا الموضوع الذي يرتبط مباشرة بسبل تقوية وتفعيل دور ومؤسسات الأمم المتحدة بصفة عامة، فإن وفد مصر يدرس هذا التقرير بدقة واهتمام جديرين بأهميته بهدف العمل على تفعيله، وأيضا للتعرف على الأبعاد والتبعات المترتبة على تنفيذ كل أو بعض المقترحات الواردة فيه، بما يصب في خدمة قضايا المجتمع المدني ومنظمتنا من ناحية، وبما لا يتعارض مع الطبيعة الحكومية الدولية لهذه المنظمة أو ميثاقها أو النظم المرعية لدى الدول الأعضاء فيها من ناحية أخرى.

السيد نوغز (موناكو) (تكلم بالفرنسية): ترحب إمارة موناكو باعتماد الجمعية العامة للقرار ٣١٦/٥٨ الذي كان خطوة أولى مهمة نحو بعث حياة جديدة في عمل الجمعية العامة. ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بالعمل الذي قام به في هذا المجال سلفكم، سيدي الرئيس.

وتؤيد إمارة موناكو جهود إصلاح هيئة الأمم المتحدة التي يمكن لكل الدول الأعضاء أن تعبر عن وجهات نظرها بشأنها. وقد جددت الجمعية العامة، في مرفق القرار ٣١٦/٥٨، التأكيد على أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية تقع في لُب اهتماماتها.

وفي هذا الصدد، يقدر وفد موناكو عاليا إعادة ترتيب جدول الأعمال الذي يتمحور حاليا حول عناوين رئيسية تتوافق مع أولويات المنظمة. إن ترشيد جدول الأعمال ليبقى متماشيا مع الخطة المتوسطة الأجل ٢٠٠٢-٢٠٠٥ أو الإطار الاستراتيجي للجمعية العامة سيتيح للدول الأعضاء فرصة لتركيز جهودها على مجالات هي أكثر كفاءة فيها. وبهذه الطريقة ستكون الوفود الصغيرة مثل وفد بلدي قادرة على الإسهام بقدر أكبر في عمل الجمعية.

ومع ذلك، فإن الإجراءات التي اتخذناها متواضعة في مداها. فدور المكتب يحتاج إلى تعزيز فيما يتعلق بفعالية المنظمة وتنسيق وإدارة عملها. فالطبيعة التمثيلية للمكتب تمنح الدول الأعضاء ضمانة بأن الأمانة العامة ستأخذ وجهات نظرها بعين الاعتبار.

ونحن نرحب بحرارة بممارسة إجراء مناقشات تفاعلية ومناقشات جماعية داخل اللجان الرئيسة وكذا اجتماعات الأسئلة والأجوبة التي يشارك فيها مندوبو الدول الأعضاء وموظفو الإدارة والمقررون الخاصون. ومن شأن مثل هذا التبادل غير الرسمي لوجهات النظر أن يعزز الدينامية والشفافية على حد سواء.

إن الإحساس بالعجالة الذي يجب أن يدفعنا للاضطلاع بالإجراءات المقبلة من أجل بعث حياة جديدة في الجمعية قوي قوة ذلك الإحساس الذي دفع الأمين العام، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إلى إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. إن البروز المفاجئ الجديد والمتزامن لتهديدات غير تقليدية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل من جهة، والتقدم غير الكافي وغير المنتظم في الحد من الفقر من جهة ثانية، جعل من الضروري على الأمم المتحدة أن تكيف نفسها بسرعة مع المحيط العالمي الجديد. ومثل شخصيات الفريق البارزة، علينا صياغة مقترحات جريئة ووضع جدول أعمال مقنع: مجموعة من الاستجابات التي يمكنها التعامل مع مشاكل العالم. وإنه لمن مسؤوليتنا أن نعطي الجمعية العامة السلطة التي تستحقها وأن نعزز الدور الذي يقع عليها، ألا وهو دور تمثيل المجتمع الدولي وبالأساس شعوب العالم.

وفي هذا الصدد، أخذنا علما بالتوصيات التي قدمها فريق الشخصيات البارزة المعني بدراسة العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، لأن نمو تأثير المجتمع المدني، كما أشار إلى ذلك رئيس الفريق، الرئيس كاردوسو، واحد من الأحداث الأساسية في زماننا. ونحن نشاطر في وجهة النظر التي مفادها أن على الأمم المتحدة أن ترحب بمساهمات المنظمات غير الحكومية ذات الصلة في إطار مناقشاتها. وما زلنا نعتقد أنه يتعين علينا أن نتمكن من تجنب المناقشات المتكررة وبعض الحلول المكررة وأن نكرس أنفسنا لتنفيذ والوفاء بالالتزامات التي أخذناها على عاتقنا سلفا.

سيدي الرئيس، نحن مقتنعون بأنكم قادرون على قيادة أعمالنا بنجاح وأننا سنحرز بذلك تقدما في هذا الموضوع قبل نهاية الدورة.

السيد أيزاز أحمد شودري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بتهنئتكم بتوليكم منصب رئيس الجمعية العامة وتأكيد تعاوننا التام معكم خلال ولايتكم. كما نود أن نشكر نائبة الأمين العام على عرضها تقرير الأمين العام (A/59/354) هذا الصباح.

تؤيد باكستان تأييدا تاما الجهود الرامية إلى بعث حياة جديدة في الجمعية العامة بغية تعزيز دورها كهيئة تداولية رئيسية للأمم المتحدة. ولكن، لن تثمر جهودنا الثمار المرجوة ما لم نركز على تعزيز فعالية الجمعية وإعادة السلطة العادلة في نفس الوقت.

وفي هذا الصدد، عرض وفد باكستان في العام الماضي مجموعة من الأفكار بغرض تنشيط أعمال الجمعية العامة. وإحدى تلك الأفكار، وهي لا تزال صالحة ووجيهة وتستحق التكرار، تفيد بأن النهوض بدور الجمعية العامة هو ممارسة سياسية وليست إجرائية. ولعل الدول الأعضاء كافة بحاجة إلى التدليل على عزمها والتزامها السياسي بكفالة أن تصبح الجمعية نقطة الارتكاز الأساسية لمناقشات وإجراءات الأمم المتحدة. وستكون الدول الأعضاء أيضا بحاجة إلى التقيد باحترام قرارات الجمعية العامة وتنفيذها.

وتعلن باكستان تأييدها للبيان الذي أدلت به الجزائر باسم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بشأن البند ٥٢ من جدول الأعمال. كما أننا نؤيد الدعوة إلى التنفيذ التام للأحكام الواردة في القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨. ونعتقد أن اتخاذ القرارات بتوافق الآراء ينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي الذي يكفل إحراز التقدم بشأن القضايا المهمة المطروحة للبحث، بما في ذلك انعكاس أولويات المنظمة في جدول أعمال الجمعية العامة، وإعادة ترتيب أعمال الجمعية، وأساليب عمل اللجان الرئيسية.

ونود توجيه عناية الجمعية العامة إلى حكم مهم من أحكام القرار ١٢٦/٥٨، يدعو إلى زيادة التفاعل بين رؤساء الهيئات الرئيسية الثلاث في الأمم المتحدة. ونعتقد أن مزيدا من التنسيق والتلاحم في عمل تلك الأجهزة الثلاثة سيحقق التواصل في عملنا، ويعزز الدور المركزي للجمعية العامة كما يتوخاه الميثاق وكما ينعكس في إعلان الألفية.

وفي هذا السياق، نرحب بالاجتماعات المنتظمة التي يعقدها رؤساء الهيئات الثلاث، والتي أرسى دعائمها رئيس الجمعية العامة السابق، السيد جوليان هنت، لمناقشة القضايا المشتركة الواردة في جداول أعمال تلك الهيئات. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نذكر باقتراح باكستان الداعي إلى إنشاء لجان مركبة مخصصة يختار أعضاؤها من الهيئات الرئيسية الثلاث لمعالجة حالات الطوارئ المعقدة. وقد نوقشت تلك الفكرة فعلا في اجتماع الرؤساء الثلاث. ويحدونا الأمل في أن يحظى هذا الاقتراح بمزيد من الدراسة، في سياق سعينا إلى زيادة الحيوية والتواصل في عمل هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث.

وفي سياق المناقشات المتعلقة بالبند ٥٤ من جدول الأعمال، نود التأكيد على أن باكستان تعلق أهمية كبرى على تعزيز منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، رحبت باكستان بإنشاء الفريق رفيع المستوى المعني بالنظر في التهديدات والتحديات الكبرى التي تواجه السلام والأمن الدوليين، ووضع توصيات لبلورة استجابة جماعية في هذا الصدد. ونعتقد أن تعزيز منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يرتكز على مبدأ التعددية التعاونية، وأن يتم أساسا من خلال الأمم المتحدة، ويكون قائما على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ذلك أن إصلاح الأمم المتحدة لا يجوز تحقيقه على حساب مبادئ الأمم المتحدة.

وسوف نعرض آراءنا المحددة بشأن مختلف جوانب إصلاح الأمم المتحدة في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة. أما في جلسة اليوم فلا نود سوى القول إنه لا يمكن تحقيق التعددية التعاونية وتعزيز الأمم المتحدة إلا بتمكين الجمعية العامة من أداء دورها بوصفها الهيئة العليا في المنظمة، والتي أمامها تسأل وتحاسب عضوية الهيئتين الأخريين الأكثر تقيدا، وأعني مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. هذا علاوة على أن تعزيز منظومة الأمم المتحدة لا يمكن أن يأتي بالنتائج المرجوة ما دامت الأمم المتحدة وأسرة المنظمات التابعة لها محرومة من الموارد المالية الكافية لتمكينها من أداء المهام الكثيرة والمتعاظمة التي يجري حاليا إسنادها إلى تلك المنظمات.

ونود الآن أن نتقدم ببضع ملاحظات بشأن تقرير الأمين العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وباكستان تعتبر المجتمع المدني جزءا لا يتجزأ من النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المعاصرة. ومشاركة المنظمات غير الحكومية بشكل أوسع أصبحت الآن ضرورة حيوية لضمان نجاح التعاون الدولي، وخصوصا في مجال الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للشرائح المجتمعية المستضعفة وترويج الدعوة إلى إعمال حقوقها.

إن التطور الذي شهده المجتمع المدني خلال العقود الماضية ومشاركته المتزايدة في أنشطة الأمم المتحدة يبرران إعادة النظر في نظام التركيبة المؤسسية، إذا ما أريد لذلك التفاعل أن يمكن من قيام شراكة جادة وهادفة بين الجهتين. وذاك كان السياق الذي أعرب فيه وفد باكستان، قبل سنتين عن تأييده الكامل لاقتراح الأمين العام المتضمن في تقريره الوارد في الوثيقة A/57/387 بشأن تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وقد أحطنا علما بالاقتراحات المقدمة من الأمين العام استجابة لتقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، والذي يتضمن عددا من الأفكار والمقترحات المفيدة. ومع ذلك، نعتقد أن التغييرات التي قد نعتمدها تحتاج منا إلى دراسة متأنية، وبالذات فيما يتعلق بالآثار المالية والقانونية والإجرائية المترتبة عليها. وحيث بوسعنا متابعة هذه المسألة بمزيد من التفصيل أثناء مناقشاتنا غير الرسمية، نود في هذه المرحلة أن نتقدم ببضع ملاحظات عامة.

أولا، هناك حاجة إلى أن نحدد بوضوح حقوق ومسؤوليات المنظمات غير الحكومية من حيث مشاركتها في أعمال الجمعية العامة، آخذين في الاعتبار ضرورة الحفاظ على الطبيعة الحكومية الدولية للجمعية العامة. ثانيا، لا بد من استمرار تنظيم عملية وثائق التفويض من خلال الاعتبارات والمقررات الحكومية الدولية. كما أننا متفقون على وجود حاجة إلى تبسيط تلك العملية. وفي هذا الصدد، لا بد من تقييم ما إذا كان نقل المسؤولية عن اعتماد وثائق تفويض المنظمات غير الحكومية من اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية إلى مكتب الجمعية سيحقق الكفاءة المنشودة. ثالثا، لا بد من إيلاء الاحترام الواجب للقوانين المحلية للبلد المعني وقيمه ومزاجه الثقافي العام عند تعزيز دور المجتمع المدني في الأنشطة التي ترعاها الأمم المتحدة في ذلك البلد بعينه. ومن المهم بنفس القدر ضمان الاضطلاع بالبرامج الرامية إلى النهوض بقدرات المنظمات غير الحكومية على المستوى القطري، بالاتفاق مع السلطات المضيفة وبمشاركتها الكاملة. رابعا، يجب أن تقترن المبادرات الهادفة إلى زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية بتوفير أموال إضافية، بدلا من مجرد إعادة توزيع الاعتمادات المخصصة للتنمية.

ختاما، تؤيد باكستان تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني؛ غير أننا نعتقد أن تلك الممارسة

لا يجوز بأي حال أن تقوض الطبيعة الحكومية الدولية للجمعية العامة، أو تشكل تحديا لمنزلة الأسبقية التي تحتلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية،سيدي، أن أشكركم لعقدكم جلسة اليوم.

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة يمثل جزءا مهما من عملية إصلاح الأمم المتحدة. ولقد كان الوفد الصيني يؤيد دوما تنشيط عمل الجمعية العامة بغرض توسيع نفوذ المنظمة وتعزيز مبدأ التعددية.

في الدورة الماضية، اتخذت الأمم المتحدة بالإجماع قرارين مهمين بشأن تنشيط أعمالها. وجاء القراران انعكاسا تاما للتفاهم المشترك الذي توصلت إليه جميع الأطراف. وفي ظل قيادتكم، سيدي، نتوقع أن يظل تنشيط أعمال الجمعية العامة أولويتنا الأولى في هذه الدورة، وأن يتسنى الحفاظ على الزخم القوي، وتحقيق المزيد من النتائج. والوفد الصيني مستعد للانضمام إلى كل عضو في الجمعية العامة في دعمه الكامل لعملكم.

ونرى أنه يوجد بالفعل إطار أساسي سليم للغاية لتنشيط أعمال الجمعية العامة. وأولى الأولويات الآن هي تنفيذ القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨. وفي هذا الصدد، أود التشديد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، فيما يتعلق بتعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها، يدعو مرفق القرار ١٢٦/٥٨ مجلس الأمن إلى أن يرفع إلى الجمعية العامة، بصفة دورية، تقارير خاصة موضوعية المنحى عن القضايا محط الاهتمام الدولي الراهن، وأن يواصل المبادرات الهادفة إلى تحسين نوعية تقريره السنوي إلى الجمعية العامة. والصين، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن ستعمل في المجلس بكل نشاط من أجل إنجاز هاتين المهمتين.

ثانيا، فيما يتعلق بتحسين جداول الأعمال ووثائق الجمعية العامة واللجان الرئيسية، امتثالا للقرار ٣١٦/٥٨، قدم الأمين العام بدون إبطاء جدول أعمال الجمعية العامة في الوثيقة A/58/864، وهو يجمع البنود وفقا للخطة المتوسطة الأجل. ونعرب عن تقديرنا في ذلك الصدد. ونتوقع أن تقدم اللجان الرئيسية توصياتها إلى الجمعية بشأن ترشيد جداول أعمالها قبل ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ونتوقع أيضا أن تقدم الأمانة العامة مذكرة مستكملة بشأن رصد الوثائق وتحديدها إلى المكتب لينظر فيها حتى يتمكن من تقديم توصياته إلى الجمعية في وقت مبكر.

ثالثا، وفقا للقرار ٣١٦/٥٨، ينبغي للمكتب أن يواصل النظر في مسألة تحسين أساليب عمله وأن يقدم إلى الجمعية توصيات بهذا الشأن قبل ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ونأمل أن يدرس المكتب هذه المسألة من غير إبطاء وأن يخرج بأفكار بشأن كيفية تحسين أساليب عمله، بما في ذلك سبل ووسائل لزيادة ترشيد إجراءات النظر في جدول أعمال الجمعية بغية تحسين كفاءة الجمعية وفعاليتها.

ستحل في العام المقبل الذكرى السنوية الستون للأمم المتحدة. وستعقد الجمعية العامة اجتماع قمة للاحتفال بالمناسبة وستتخذ عددا من القرارات بشأن مسائل هامة. ويعتمد نجاح اجتماع القمة على الإعداد المسبق المتأني. وتواجه دورة الجمعية الحالية مهمة جسيمة في هذا الصدد. فمن أجل تنشيط الجمعية، بينما ينبغي عدم ادخار أي وسع في تنفيذ القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨، يجب أن ننظر أيضا بصورة شاملة في المسائل الأخرى ذات الصلة والمتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة من أجل تعزيز تنشيط الجمعية.

ولقد أُحيط أيضا الوفد الصيني علما بتقرير الأمين العام فيما يتعلق بتوسيع مشاركة المجتمع المدني في الأمم المتحدة (A/59/354). ونشكر فريق الشخصيات البارزة المعني

بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، برئاسة السيد كاردوسو، على جهوده. ونؤيد النظر في توسيع مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في الأمم المتحدة. وسنشارك الآخرين في اتخاذ نهج إيجابي ومنفتح لدراسة هذه المسألة بتعمق.

ويعتقد الوفد الصيني أن توسيع مشاركة المجتمع المدني ضروري للأمم المتحدة حتى تلبي متطلبات عصرنا، وينبغي النظر في المسألة بتمعن من حيث علاقتها بإصلاح الأمم المتحدة. وعند التفكير في توسيع مشاركة المجتمع المدني ينبغي البحث في الممارسات والتجارب المفيدة للمنظمات غير الحكومية التي شاركت في أعمال الأمم المتحدة خلال الـ ٦٠ عاما الماضية. وينبغي استطلاع آراء الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بشأن تدابير الإصلاح ذات الصلة التي ينبغي تنفيذها تدريجياً.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تناقش الجمعية العامة اليوم مسألتين بالغتي الأهمية في هذا الوقت، وهما تعزيز منظومة الأمم المتحدة وتنشيط الجمعية العامة. وأفترض أن وضع هاتين المسألتين بعد اختتام المناقشة العامة مباشرة يدل على الأهمية التي تعلقونها، سيدي الرئيس، على إصلاح الأمم المتحدة. وأود أن أشيد بمبادرتكم في هذا الصدد.

إن الأمم المتحدة، لكونها شاملة العضوية وذات ولاية واسعة النطاق، تؤدي دورا هاما وفريدا لا تستطيع أن تؤديه أية منظمة دولية أخرى. ولكن في مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة الناشئة في المجتمع الدولي اليوم، يجب إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها لكي تحافظ على أهميتها وفعاليتها. وكما قال رئيس وزراء اليابان كويزومي في بيانه في المناقشة العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر، نحن بحاجة إلى أمم متحدة قوية وفعالة؛ ويجب في الحقيقة أن نقيم أمما متحدة جديدة للعصر الجديد.

وفي هذا الصدد، فإن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير يباشر أعماله حاليا. وسيكون تقريره، المنتظر استكماله في كانون الأول/ديسمبر، نتاج الحكمة الجماعية لأعضاء الفريق الذين يحظون بتقدير بالغ. ونتطلع إلى تحليل الفريق المتبصر للتهديدات والتحديات التي نواجهها الآن، واقتراحاته المبتكرة من أجل وضع الحلول لها.

وتلك مهمة لا يمكننا تحمل عواقب الإخفاق فيها. فما لم ننجح ستتخلف الأمم المتحدة عن عصرها وستفقد أهميتها كمنظمة فعالة. ومسؤوليتنا هي أن نصلح ونعزز الأمم المتحدة حتى تستطيع تحقيق أهدافها بفعالية في مواجهة التحديات والتهديدات الناشئة، كالإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والفقر، والتدهور البيئي، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأوبئة أخرى.

إن الإصلاحات مطلوبة في كل أرجاء منظومة الأمم المتحدة. ويحدد الجزء الثامن من إعلان الألفية المجالات المختلفة التي تحتاج فيها الأمم المتحدة إلى التعزيز. ومن بين المتطلبات، يجب إعادة تأكيد المكانة المركزية للجمعية العامة؛ ويجب تكثيف جهودنا لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن؛ ويجب زيادة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ويجب حث الأمانة العامة على الاستخدام الأفضل لمواردها. وترى اليابان أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يكون جوهر جهودنا. وسأتوسع لاحقاً في عرض آرائنا بشأن تلك القضايا كل واحدة بمفردها في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة. واليوم، أود أن أتطرق إلى بعض المسائل المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة، وكذلك شؤون الميزانية والإدارة.

إن رئيس الدورة الثامنة والخمسين، جوليان هنت، قد اعتبر تنشيط الجمعية العامة إحدى المسائل ذات الأولوية في فترة ولايته. وخلال ولايته، اتخذت الجمعية العامة القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨. وأرحب باتخاذ هذين القرارين بوصفهما خطوة مفيدة نحو تنشيط الجمعية. والذي يجب أن يعقب ذلك الآن هو أن تنفذ الدول الأعضاء هذين القرارين بأمانة.

وقبل افتتاح الدورة الحالية، انتخبنا رئيس الجمعية العامة ونواب رئيسها، ورؤساء اللجان الرئيسية ومكاتبها الكاملة في أوائل حزيران/يونيه، كما ينص القرار ١٢٦/٥٨. ونفذ نقل المهام من المكاتب السابقة إلى المكاتب الجديدة بطريقة مؤسسية، مما مكّن المسؤولين الجدد من الإعداد اللازم لمهامهم سلفاً. ولذلك أعتقد أننا بدأنا بداية جيدة في الدورة الحالية في تأمين استمرار المناقشات التي ستُجرى خلال الدورات المقبلة وفي الحفاظ على الزخم للإصلاحات الإضافية.

وأثناء المشاورات بشأن هذين القرارين، نظرنا في إمكانية توزيع عمل اللجان الرئيسية على فترتين موضوعيتين خلال الدورة. ولكننا علمنا أنه سيكون من الصعب جدا تحقيق ترتيب كهذا. وتم التأكيد على أنه، نظرا للترابط بين المؤتمرات والأنشطة والأحداث، داخل وخارج نيويورك على حد سواء، ستكون إعادة تنظيم برنامج عملها مهمة بالغة التعقيد. كما أن بعض الدول الأعضاء جادلت بأنه ينبغي ألا يفصل عمل اللجان الرئيسية عن المناقشة العامة، وهذه نقطة أعتقد أن لها ميزة. وبغية تقليل ازدحام جدول العمل، فإن افتتاح الجمعية العامة في أوائل أيلول/سبتمبر يشكل بديلا جديرا بالاستكشاف.

بيد أن الأمر الأكثر إلحاحا وأهمية هو ترشيد وتبسيط جدول أعمالنا – وهو العامل الأساسي في تحسين كفاءة عملنا. وإنني مقتنع بأنه لن تستفيد الوفود الصغيرة الحجم فحسب، ولكن سنستفيد نحن جميعنا أيضا من مزيد من ترشيد وتبسيط جدول الأعمال.

وفي ذلك الصدد، يسرنا أن القرارين يتناولان بشكل مسهب المسائل المتعلقة بجدول الأعمال. ويحدوني الأمل أن يساعدنا جدول الأعمال الجديد، الذي نظم على أساس القرارين، في هيكلة عملنا على نحو أفضل وفي نهاية المطاف في زيادة إنتاجيتنا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمعية العامة أجرت استعراضا طال انتظاره لجدول الأعمال وشكل بالتأكيد الحذف الناجم لبندين من جدول الأعمال خطوة جيدة إلى الأمام. ونحن بحاجة إلى مواصلة عملية ترشيد وتوحيد جدول الأعمال. وستعمل كل لجنة رئيسية بشأن ترشيد جدول أعمالها خلال الدورة. وآمل أن تحرز اللجان نتائج جريئة وموضوعية.

وبغية تحقيق الأمم المتحدة الجديدة للعصر الجديد وبغية تنفيذ الأنشطة بشكل منتظم كما هو مقصود، فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى دعم الموارد. ونحن بحاجة إلى التزامات صارمة من جانب الدول الأعضاء بتمويل تكلفة المشروعات والأنشطة المتفق على كونها حيوية لتمكين الأمم المتحدة من التصدي للتهديدات وللتحديات.

بيد أن من الضروري أيضا التسليم بأن قدرات الدول الأعضاء على الدفع محدودة. وبالتالي، يجب أن نضمن أن تجري الأمم المتحدة مزيدا من ترشيد ميزانيتها من خلال ترتيب صارم لأولويات أنشطتها. وإعادة تخصيص الموارد من الأنشطة القديمة إلى أولوياتنا الجديدة أمر جوهري. ومن الأساسي أيضا أن تخضع الأمانة العامة للمساءلة أمام الدول الأعضاء فيما يتعلق بمتطلبات الموارد لكل نشاط وأدائه. ومن

المهم أيضا تحديد ما إذا كان العبء موزعا بشكل منصف فيما بين الدول الأعضاء.

ولكي تبقى الأمم المتحدة منظومة فعالة لحكم العالم، فإن هناك حاجة إلى إجراء توازن بين التزامات وحقوق الدول الأعضاء. ولو جرى تصور الأمم المتحدة بوصفها متفقدة للشرعية والإنصاف في ذلك الصدد، أمسى من العسير أن تحتفظ بالدعم المخلص للدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، نؤمن بأن الجدول الحالي للأنصبة المقررة بحاجة إلى التعديل كي يصبح أكثر توازنا، مع مراعاة مركز كل دولة ومستوى مسؤوليتها في إطار الأمم المتحدة.

ويقتضي تعزيز منظومة الأمم المتحدة التزاما صارما وتفانيا من جانب كل دولة عضو. واليابان مستعدة لبذل أقصى وسعها بغية تقديم إسهام كبير في العملية.

السيد سيف (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن للولايات المتحدة تقليدا قديما، وهو تقليد دعم مشاركة المجتمع المدني على المستويات المحلية والوطنية والدولية، وبخاصة في الأمم المتحدة. ونرحب بمبادرة الأمين العام بإنشاء الفريق الذي يقوده الرئيس كاردوسو. ونحيي الرئيس كاردوسو على قيادته. ففي مهامه الرسمية عمل على تهيئة بيئة يمكن فيها للمجتمع المدني أن يزدهر؛ أما بوصفه مواطنا عاديا، فإنه يجسد قوة المجتمع المدني على تعزيز التغيير الإيجابي.

إننا ندرس التقرير بعناية. وبينما يتعذر في هذا الوقت الرد الكامل على جميع الاقتراحات، تود الولايات المتحدة أن تقدم بعض ردود فعلها الأولية.

أولا، نحن نتفق اتفاقا قويا على أن المنظمات غير الحكومية تقدم مدخلا قيما في أعمال الأمم المتحدة. وتعمل المنظمات غير الحكومية مناصرة ومنفذة للبرامج على جميع مستويات المجتمع. وهي توفر منظورا شعبيا، يعزز عمل الأمم المتحدة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. بيد انه لم تقدم حجة دامغة بأن هذه العلاقة يجب أن توسع من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة.

واتساقا مع ميثاق الأمم المتحدة، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية ظلت – وما زالت – تشكل الأماكن المناسبة للمشاركة ذات المغزى للمنظمات غير الحكومية، وهي المشاركة التي يمجدها التقرير على نحو صائب. ونؤمن أن المنظمات غير الحكومية تحظى بفرص وافية للمشاركة في اللجان الوظيفية للمجلس، فضلا عن مؤتمرات الأمم المتحدة في إطار الترتيبات القائمة.

وتطلب الولايات المتحدة توضيحا إضافيا بشأن إنشاء صندوق استئماني وحيد للمنظمات غير الحكومية. ويتصل ذلك على نحو خاص باستبدال الصناديق القائمة، والمسائل القانونية والتمويلية التي ستنشأ.

وما دامت المسؤوليات لم تنقل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة، فإننا نرحب ترحيبا حارا بأي تحسينات تجرى على عملية اعتماد المنظمات غير الحكومية. ونؤيد الاقتراحات بتحسين الحوار بين الأمانة العامة والمنظمات غير الحكومية. كما أننا نشجع المشاركة على مستوى القطر مع المنظمات غير الحكومية. وينبغي أن تستكشف المبادرات الرامية إلى تسهيل إدراج وتنفيذ وجهات النظر المحلية في اللجان الوظيفية.

وعلى ضوء التقرير، نود أن نؤكد من جديد على دعمنا لمشاركة المجتمع المدني في منظومة الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية. ونتفق مع الفريق على أن الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة تشكل أداة هامة للتصدي للتحديات الماثلة أمامنا. وبينما

نستعرض الاقتراحات المحددة نرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز تلك الشراكات وعلى نحو خاص، نعترف بالعمل الابتكاري الذي أنجزته لجنة التنمية المستدامة بالاضطلاع بدورها بوصفها مركز اتصال للشراكات التي تعزز التنمية المستدامة.

السيد غتان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إن وفد الفلبين يشعر بالابتهاج، سيدي، إذ يلاحظ تصميمكم على منح أولوية للمهمة غير المستكملة، مهمة تنشيط أعمال الجمعية العامة، كما ورد في بيانكم في افتتاح الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

واسمحوا لي، في البداية، أن أبين أن وفدي يؤيد بيان الجزائر، الذي أدلى به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، بشأن البند ٥٢ من جدول الأعمال حول تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وللأسف، فإن مهمة تنشيط أعمال الجمعية العامة، التي أوكل تنفيذها إلى الدورة التاسعة والخمسين، حسب الولاية المسندة بموجب قرار الجمعية العامة ١٢٦/٥٨، لم تستكمل تماما. وقمنا بالتنفيذ الجزئي للإصلاحات المنشودة بموجب ذلك القرار. وبالرغم من أن القرار ١٢٦/٥٨ كان نتاجا جماعيا، اتخذ بتوافق الآراء، فإننا لم نتمكن من الوفاء الكامل بالالتزام الذي قطعناه. ويمكن أن يثير ذلك انتقادا مفاده أننا نتعامل مع ذلك القرار بموقف اللامبالاة والكلام الذي لا جدوى منه، ومن شأن هذا أن يعزز إيمان منتقدينا بأننا نفتقر إلى الرغبة الحقيقية في تحسين وتعزيز الجمعية العامة.

علينا أن نثبت أن منتقدينا مخطئون. كما ينبغي أن نبين أن الجمعية العامة لا تفقد أهميتها أو فعاليتها بسرعة، وأنها تضطلع بولايتها بوصفها الهيئة الرئيسية التداولية والصانعة للقرار والتمثيلية في الأمم المتحدة وذلك من خلال الانتهاء من التنفيذ الكامل، أثناء هذه الدورة، للقرارين ١٢٦/٥٨ و١٣٦/٥٨. وعلينا أن نتحلى بالمرونة اللازمة وألا تكبلنا المصالح الوطنية أو الجماعية الضيقة.

وينبغي أن نسترشد دائما في إنعاش الجمعية العامة بمبدأ أن الشكل يتبع الوظيفة. وإن محَكَ صِلة أساليب العمل بالموضوع وفعاليتها هو ما إذا كانت تساهم بفعالية أم لا في الوصول إلى أهدافنا ومقاصدنا.

ومن النقاط الجوهرية البارزة التي يجب اعتبارها بخصوص عمل الجمعية العامة، اهتمام كان عندنا في الماضي وما زال، ألا وهو تنفيذ العديد من القرارات. وإن للجمعية العامة ماضيا مجيدا في إصدار القرارات والمقررات. أما بالنسبة لتنفيذها، فإن أداء الجمعية العامة لا يبدو مشجعا.

وإن اتفاقنا على تبسيط صياغة القرارات، التي ستكون من الآن فصاعدا موجزة وعملية المنحى، مثال لتبعية الشكل للوظيفة. ويأمل وفدي، تبعا لهذا الاتفاق، أن تكون قراراتنا في المستقبل مبسطة بحيث تمكن عامة الناس من أن يفهموا ما نقرره هنا وأن يقيِّموا ما إذا فعلنا ما وعدنا بأننا سنفعله. وهذا الدليل الذي يهدف إلى تحسين جودة القرارات حتى يتسنى لشعوبنا، التي هي المستفيد الأخير من عملنا، أن تقدر قيمتها وتقيم أداءها بشكل أفضل، يمثل تقدما مهما في تحسين عمل الجمعية العامة.

والجمعية العامة، بخلاف هيئات الأمم المتحدة الأخرى، لا ترفع تقارير إلى هيئة أعلى لأنها هي نفسها الهيئة الرئيسية في صنع السياسات. كما أن قراراتها غير ملزمة. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن إجراءاتنا تخضع لحكم شعوبنا وهي صاحبة الكلمة الأخيرة فيما إذا كانت الجمعية العامة تهتم بشواغلها وما إذا كانت فعالة في النهوض بمصالحها.

يدعو القرار ١٢٦/٥٨ إلى إجراء مشاورات بين الهيئات الرئيسية الثلاث في الأمم المتحدة، وهي الجمعية

العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، بغية تعزيز التنسيق فيما يخص الاهتمامات المشتركة. وكان هناك، امتثال في ذلك الصدد ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لأنه لا يوجد تقرير عن بروز أي تنسيق جوهري من هذه المشاورات. وهذا مجال يستحق منا قدرا أكبر من الدراسة حتى نجني ثمار هذه المشاورات. كما أنه من الضروري الإبلاغ بسرعة عن نتائجها لتنظر فيها العضوية العامة.

في الختام، يعترف وفد بلادي بالصعوبات التي تعوق القيام بإصلاحات مهمة في عمل الجمعية العامة، والتي ترسخت طوال وجودها الذي دام ستين سنة تقريبا. ويرى وفد بلادي، على الرغم من التنفيذ البطيء لتوصيات القرار ١٢٦/٥٨، أنه تم بالفعل الاتفاق على بضع خطوات إيجابية مهمة. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلادي على أهمية الإبقاء على عزمنا الجماعي على التنفيذ السريع والفعال لما عقدنا العزم على إنجازه، أي إنعاش الجمعية العامة.

السيد لولونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن خالص امتنان وفدي للأمين العام على التقرير (A/59/354) المعروض علينا اليوم. ونحن نقدر كثيرا الالتزام القوي لمعالي السيد جوليان هنت، رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، وجهوده المبذولة لتعزيز تنشيط الجمعية العامة أثناء الدورة المنصرمة.

وإن وفد بلادي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر في وقت سابق، باسم الفريق العامل المعني بإصلاح الأمم المتحدة وإنعاش الجمعية العامة التابع لحركة عدم الانحياز.

يعترف وفدي تماما بالأهمية الحيوية التي تكتسيها عملية الإصلاح التي بادر بها الأمين العام، وهي عملية استمرت منذ عقد من الزمن تقريبا. ونجاح عملية الإصلاح تلك ضروري إذا أريد للأمم المتحدة القيام بدورها بفعالية أكبر بالنظر إلى العديد من التحديات الرئيسية والجديدة وكذا الأخطار التي تواجه العالم مثل الحروب والصراعات المسلحة والجوع والفقر والإرهاب وتفشي الأمراض الفتاكة.

لقد لاحظنا مع الارتياح أنه، وفقا لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/59/1)، تم تنفيذ حوالي ٨٥ في المائة من مجموعة الإصلاحات المقترحة في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ إما بالكامل أو جزئيا. وأود أن أؤكد للأمين العام وللأمانة العامة ولجميع الوفود تعاوننا الكامل في القيام بتلك المهمة الأساسية.

يرى وفدي أن تنشيط عمل الجمعية العامة لا يزال من أهم عناصر عملية إصلاح الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي إعطاؤه الأولوية باستمرار. كما يجب بذل جهود لتمكين الجمعية العامة من القيام بدورها بصفتها الهيئة الرئيسية المعنية بالتداول وصناعة القرار وتمثيل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حسب ما نص عليه إعلان مؤتمر قمة الألفية الذي أصدره رؤساء الدول والحكومات عام ٢٠٠٠.

كما نرحب بشكل خاص باعتماد قرارين جديدين، وهما القراران ١٢٦/٥٨ و ١٣٦/٥٨، اللذان ينصان على تدابير واقتراحات محددة في هذا المجال. وإن تدابير مثل تقديم مجلس الأمن تقارير دورية خاصة تتناول مواضيع معينة إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها، فيما يتعلق بالقضايا الراهنة ذات الاهتمام الدولي؛ أو الإحاطات المنتظمة التي يقدمها رئيس مجلس الأمن إلى رئيس الجمعية العامة بخصوص عمل المجلس والاجتماعات الدورية بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة سبل تعزيز التنسيق والتعاون، كلها مفيدة جدا.

ويقدم الأمين العام، في أربعة تقارير خاصة (A/59/CRP.3، و 4 و 5 و 6)، معلومات مفيدة وتحليلا وافيا

لأساليب عمل اللجان الرئيسية وتصور لجدول أعمال الجمعية العامة وأولويات المنظمة وإعادة ترتيب عمل الجمعية العامة. ونحن نؤيد خيار إعادة جدولة عمل اللجان الرئيسية للجمعية العامة على فترتين موضوعيتين خلال الدورة بدلا من فترة الثلاثة أشهر الحالية، لأن من شأن ذلك أن يخفف العبء على البعثات الصغيرة والمتوسطة الحجم ويسمح لها بأن تشارك بشكل أكبر في الجلسات والمشاورات. ومع ذلك، فإن وفدي يرى أنه سيكون من الأفضل لكل لجنة أن تدرس أساليب عملها الخاصة وأن تقرر بشأنها.

وبينما أحرز تقدم إيجابي في بعض المجالات، فإن وفدي يدرك مشكلة التأخير في تنفيذ القرارات المتصلة بتنشيط أعمال الجمعية العامة وعدم تنفيذ هذه القرارات. ونتعهد بالمشاركة في الإجراءات المنسقة للتصدي لهذه الحالة.

ومنذ البداية، عندما طرحت عملية إصلاح الأمم المتحدة، لم يظل دائما على قمة أولوية جدول الأعمال تنشيط أعمال الجمعية العامة فحسب، بل أيضا إصلاح مجلس الأمن، الذي ربما كان موضوع أكثر المناقشات والاقتراحات جدية. وفي عام ٢٠٠٠، في مؤتمر قمة الألفية، دعا قادتنا إلى الإصلاح الشامل. وهذه مسألة هامة جدا في الحقيقة. بل إن الأحداث التي حصلت في الأعوام القليلة الماضية جعلتها أكثر أهمية.

وما يود وفدي أن يؤكده هنا هو أنه، بينما ندفع قدما بشأن جهود إصلاح مجلس الأمن، لا بد ألا ننسى أن تعزيز منظومة الأمم المتحدة يستدعي إصلاح وتنشيط أعمال جميع هيئاتها الرئيسية. ويجب ألا نتغاضى عن الحاجة إلى تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يحظى عمله بأهمية بارزة لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، وهو المجلس الذي كشف عمله وأساليب مداولاته عن عيوب خطيرة. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد تماما المبادرات الرامية إلى تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه آلية التنسيق على نطاق المنظومة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة التنسيق مع المؤسسات الدولية مثل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بغية جعل المجلس أكثر فعالية في التعامل مع جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة.

يُقدم الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/59/354 عددا من الاقتراحات المحددة لزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك اقتراحات لمشاركة هذه المنظمات في أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويعترف وفدي بالإسهامات الهامة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية لقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان النامية، ومن ضمنها بلدنا. ونعترف أيضا بإسهامات هذه المنظمات في عمل منظمتنا. ويرى وفدي أن تدرس الدول الأعضاء هذه الاقتراحات المحددة وتنظر فيها بعناية ليس بغية ضمان المشاركة المتزايدة للمنظمات غير الحكومية فحسب، بل أيضا بغية تفادي إساءة الاستعمال من جانب الذين ينخرطون في أنشطة غير شرعية وسياسية الدوافع ضد الدول الأعضاء ذات السيادة، كما يشاهد في كثير من الأحيان. ونؤيد الاقتراح الرامي إلى وضع مدونة سلوك للمنظمات غير الحكومية التي تشارك في أنشطة الأمم المتحدة، من أجل ضمان مسؤوليتها ومساءلتها.

ويرمي تنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى جعل الأمم المتحدة أكثر قوة وفعالية في مواجهة التهديدات والتحديات العالمية التقليدية والجديدة على حد سواء والرد عليها. إن القرار ٢٦٩/٥٨، المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“، والقرار ٣١٧/٥٨، المعنون ”إعادة تأكيد الدور

الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي''، اتخذهما الجمعية العامة بأغلبية ساحقة في آب/أغسطس الماضي، وأعطيا زخما جديدا لمساعينا. ونأمل أن تساعد مناقشتنا اليوم على توحيد أفكارنا وتقريبنا من هدفنا المشترك.

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لا داعي للإسهاب هنا بشأن الأهمية التي توليها سويسرا لوجود أمم متحدة قوية وفعالة وقادرة على التصدي للتحديات التي يمثلها العالم المعاصر، وخاصة في ميادين الأمن واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة بجميع جوانبها. وتشكل العملية المستمرة لإصلاح الأمم المتحدة أحد العوامل الأساسية التي ستمكننا من تحقيق هذا الهدف وتشكيل تعددية أطراف أكثر فعالية.

ويود الأمين العام أن ينشط عملية الإصلاح هذه بإنشاء فريقي خبراء رفيعي المستوى للاستعراض. وترحب سويسرا بهذا النهج الابتكاري وتتطلع إلى دراسة تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير المتوقع إصداره في كانون الأول/ديسمبر. ويسرنا اليوم أن نتمكن من الرد على تقرير فريق الشخصيات البارزة عن العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

لاحظت سويسرا باهتمام كبير مضامين تقرير كاردوسو عن علاقات المجتمع المدني وتؤيد جوهر اقتراحات الأمين العام. وبلدي منفتح لمشاركة المجتمع المدني ونعتقد أن الأمم المتحدة ستعزز شرعيتها بزيادة إشراك المجتمع في عملها.

ولا شك أن تشجيع الشراكات يشكل طريقة لتعزيز الأمم المتحدة: وهي الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فضلا عن البرلمانات والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة.

وفي سياق التدابير المحددة لتعزيز التفاعل بين المجتمع المدني والأمم المتحدة، فإن سويسرا تؤيد الاقتراح الذي قدمه الأمين العام لتنظيم اجتماعات تفاعلية مع المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين قبل عقد المناسبات الهامة. وبالتالي فإننا نؤيد فكرة اختبار جدوى تلك الاجتماعات بعقد اجتماع واحد قبل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المقرر عقده في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وينبغي ألا تقيد العلاقات مع المجتمع المدني بالنهج البيروقراطي والمركزي. وينبغي المحافظة على قدرة الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج على المناورة واتخاذ المبادرات، مع المحافظة على الممارسات الإيجابية القائمة. وفي هذا السياق، تود سويسرا أن تؤكد على وجود الاهتمام بالمبادرات التي طورت في هذا الميدان في جنيف، وفي بعض الحالات خلال فترة عقود عديدة. وبالتالي فإن بلدي مستعد لدراسة الطرائق الرسمية وغير الرسمية للتفاعل التي تحصل في جنيف بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، ولاختيار أفضل الممارسات والدروس المستفادة في هذا المجال ومشاركتها مع الأطراف الفاعلة المهتمة.

أما بالنسبة لإنشاء مكتب الشراكات، فإننا نحيط علما بالتقدم المحرز في تشكيله، وسنكون مقدرين إذا ما تمكنت الأمانة العامة من زيادة بلورة مفهوم هذا المكتب.

وعلاوة على ذلك، فإن سويسرا تؤكد من جديد على أنه لا بد أن يبقى ''الاتفاق العالمي'' مستقلا بشكل كامل. إن الطابع المحدد لنشاط الاتفاق العالمي حيال الشركات، التي يحاول أن يقنعها بالقيم الأساسية للأمم المتحدة في ميادين حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية

وحماية البيئة ومكافحة الفساد، يتطلب أن يحتفظ الاتفاق العالمي بأقصى قدر من الاستقلالية.

وبالنسبة لسويسرا، يمثل تنشيط أعمال الجمعية العامة حجر الزاوية في عملية إصلاح الأمم المتحدة. فالجمعية العامة تحتاج إلى استعادة دورها المركزي، وينبغي لها أن تعمل بمزيد من الفعالية ومزيد من الكفاءة. وقد اتخذت في تموز/يوليه خطوة بالغة الأهمية في هذا الاتجاه، باتخاذها القرار ٣١٦/٥٨ بشأن تحسين أساليب عمل الجمعية. ومن دواعي سرورنا أنه يجري حاليا تنفيذ معظم التدابير التي اقتُرحت في هذا الصدد.

السيد الرئيس، أود عند هذه النقطة أن أشيد بالعمل الذي أنجزه سلفكم، السيد جوليان هنت، الذي لولا مثابرته لما كان من المحتمل أن نتوصل إلى مثل هذه النتائج. ولدينا كل الثقة بأنكم ستواصلون هذا الجهد في نفس الاتجاه، وبنفس القدر من النجاح، وبالذات فيما يتعلق بالمسألة المركزية التي ما زالت مفتوحة للدورة التاسعة والخمسين – وهي جدول أعمال الجمعية العامة.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات حول هذه النقطة الأخيرة. إن سويسرا ليست مقتنعة بالقيمة المضافة لتوزيع أعمال اللجان الرئيسية على امتداد الدورة. فتشتيت العمل على هذا النحو يشجع على تأجيل اتخاذ المقررات، ويمكن أن يؤدي إلى إطالة الجلسات أو حتى إلى نشوء حاجة إلى عقد مزيد من الجلسات العامة، الأمر الذي قد ينطوي على نفقات إضافية. هذا فضلا عن أن مسألة التزامن مع دورة الميزانية لم يتم حسمها بعد.

وتود سويسرا التشديد على أنها تنادي بعقد اجتماعات متعاقبة للجان الرئيسية الست اعتبارا من أول أيلول/سبتمبر إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر. وهذا الحل من شأنه أن يحقق لجميع اللجان نفس الثقل وبنفس الأهمية ويشجع التداؤب فيما بينها.

وفي غضون هذه الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، تعتزم سويسرا أن تواصل دعم عملية تنشيط الجمعية العامة والمساهمة فيها، وفي تعزيز الأمم المتحدة بصفة عامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.